

# سلسلة تقارير أسبار

رقم (465)

ردمد : 2961-4074

ISSN: 2961-4074

رقم الإيداع : 1446/3664

## الرياضة وجودة الحياة في المملكة العربية السعودية: الرياضة في المملكة واجهة المستقبل

لجنة الشؤون الصحية والرياضة



ملتقى أسبار  
Asbar Council  
(نادي تفكير)



مركز أسبار  
ASBAR CENTER

32 Years  
عامًا  
منذ 1994

تقرير رقم (465)



ملتقى أسبار  
Asbar Council  
(نادي تفكير)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- **لجنة الشؤون الصحية والرياضة**
- أ.د. هند الخليفة (رئيس اللجنة)
- أ.د.مها عبدالله المنيف (نائب رئيس اللجنة)
- **أعضاء اللجنة \***
- د.أحمد الايوبي
- د.الجازي الشبيكي
- د.عبدالعزیز العثمان
- أ.عبدالله الضويحي
- د.فاتن الزامل
- أ.د.فاديه البحيران
- د.لمياء البراهيم
- رئيس الملتقى:
- **د. فهد العرابي الحارثي**
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
- د. خالد بن دهيش
- الأمين العام
- د. أماني البريكان
- التحرير
- د. إبراهيم إسماعيل عبده
- التصميم والإخراج:
- أ. صفوان يحيى مسعد

\* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

## مقدمو الأوراق العلمية

- الورقة الرئيسية: د. الجازي الشبيكي
- التعقيب الأول: أ. ناصر الدغيثر
- التعقيب الثاني: د. عبد العزيز العثمان
- إدارة الحوار: د. فاتن الزامل



## تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تمّ طرحها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر فبراير 2026م، وناقشها نخبة متميزة من مفكري المملكة في مختلف المجالات الذين أثّروا الحوار بأرائهم البناءة، ومقترحاتهم الهادفة، وجاءت بعنوان: "الرياضة، وجودة الحياة في المملكة العربية السعودية: الرياضة في المملكة واجهة المستقبل"، وأعد ورقتها الرئيسة د. الجازي الشبيكي، وعقب عليها كلٌّ من: أ. ناصر الدغيثر، د. عبد العزيز العثمان، وأدار الحوار حولها د. فائق الزامل.





## المحتويات

### • الصفحة

1  
3  
7  
15  
19  
19  
28  
28  
31  
32  
33  
35  
36  
38  
39  
41  
44  
44  
45  
46  
48  
50  
51

### • الموضوع

- تمهيد
- الملخص التنفيذي
- الورقة الرئيسية
- التعقيبات
- المداخلات حول القضية
- تحديات تفعيل الرياضة النسائية، ودورها في تعزيز جودة الحياة.
- تعزيز رياضة ذوي الإعاقة: من محدودية الإمكانيات إلى شمولية التمكين المجتمعي.
- استثمار المرافق العامة، والمباني المغلقة لتعزيز ممارسة الرياضة.
- تطوير المنظومة التنظيمية للقطاع الرياضي، وتعزيز الحكمة المؤسسية.
- معايير نجاح الاتحادات الرياضية بين صناعة الأبطال وتعزيز الحضور المؤسسي.
- تعزيز الجاهزية القيادية للكوادر الرياضية السعودية لتمثيل دولي مؤثر.
- كأس العالم 2034م: إدارة التحديات، والفرص الإستراتيجية.
- الرياضة في المملكة، ومركزات العمل المستقبلية.
- حوكمة السياحة الرياضية، والصحة في المملكة.
- الخطوات الإستراتيجية لتعزيز سياحة الفعاليات الرياضية، وتوسيع أثرها التنموي.
- تعظيم العائد الاقتصادي للسياحة الرياضية.
- الدبلوماسية الرياضية، وصناعة الصورة الذهنية للمملكة.
- الرياضة كأداة وقائية في مواجهة تعاطي المخدرات، وتعزيز جودة الحياة.
- الرياضة، وتعزيز السلم الاجتماعي، والانتماء في المجتمع السعودي.
- الرياضة، وتحسين جودة الحياة كإستراتيجية وطنية.
- التوصيات
- المصادر والمراجع
- المشاركون



## الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير قضية الرياضة، وجودة الحياة في المملكة العربية السعودية، وأشارت د. الجازي الشبيكي في الورقة الرئيسية إلى أنه يمكن أن تُفهم الرياضة: بوصفها أحد المرتكزات الجوهرية لجودة الحياة في المملكة؛ وذلك انطلاقاً من ارتباطها المباشر بالصحة الجسدية التي تُعد أساساً للرفاه الإنساني إلى جانب أبعادها النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وأوضحت أن العلاقة بين النشاط البدني وجودة الحياة علاقة إيجابية طردية؛ إذ يسهم الانتظام في ممارسة الرياضة في تعزيز الصحة البدنية، ودعم التوازن النفسي، وتقوية العلاقات الاجتماعية؛ بما ينعكس على شعور الفرد بالرضا، والسعادة، والانتماء، وبيّنت الورقة أن مفهوم جودة الحياة كما تناولته الأدبيات الاجتماعية، والنفسية، ونموذج شالوك ذي الأبعاد الثمانية يقوم على تكامل الرفاهية الجسدية، والعاطفية، والمادية، والتنمية الشخصية، والعلاقات، والاندماج الاجتماعي، والحقوق، وتقرير المصير، وأن الرياضة تتقاطع مع معظم هذه الأبعاد بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، كما استعرضت تعريف منظمة الصحة العالمية لجودة الحياة؛ بوصفها إدراك الفرد لمكانته في سياق ثقافته، وقيمه مؤكدة أن الرياضة تمثل وسيلة عملية لتعزيز هذا الإدراك إيجاباً، وفي السياق الوطني أكدت أن رؤية السعودية 2030م، وبرنامج جودة الحياة جعلاً من الرياضة هدفاً إستراتيجياً لبناء مجتمع حيوي؛ وذلك من خلال أبعاد صحية تتمثل في خفض معدلات الأمراض المزمنة، ورفع متوسط العمر المتوقع، وأبعاد اجتماعية تعزز التلاحم المجتمعي، وتمكين المرأة، وذوي الإعاقة، وأبعاد اقتصادية تدعم السياحة الرياضية، والاستثمار في البنية التحتية، واستضافة الفعاليات الدولية. واستشهدت بارتفاع نسب ممارسة النشاط البدني في المملكة، وتجاوزها المستهدفات الوطنية، هذا إلى جانب المبادرات النوعية، مثل: ماراثون الرياض، ودوري المدارس، ومنصة «نافس»، ومشروعات تطوير المسارات، والمنشآت الرياضية؛ بما يعكس تحول الرياضة إلى ثقافة مجتمعية مستدامة، كما تناولت الورقة دور الرياضة في تعزيز مكانة المملكة دولياً عبر استضافة البطولات العالمية، وتوظيفها كأداة من أدوات القوة الناعمة، والدبلوماسية الرياضية؛ فضلاً عن مناقشة التحديات المرتبطة باستضافة كأس العالم، والاستعدادات الجارية على مستوى البنية التحتية، والخدمات، وأبرزت كذلك تنامي قطاع الرياضات الإلكترونية في إطار إستراتيجية وطنية طموحة، وترسيخ الرياضة كحق من حقوق الإنسان؛ وذلك من خلال تمكين مختلف فئات المجتمع، وضمان تكافؤ الفرص، وختاماً خلصت الورقة إلى أن الرياضة أصبحت واجهة مستقبلية للتنمية الشاملة في المملكة، وركيزة أساسية لتعزيز جودة الحياة في الحاضر، والمستقبل.



بينما أكد أ. ناصر الدغيثر- في التعقيب الأول- أن الرياضة تمثل أداة إستراتيجية تتجاوز بعدها الصحي لتعزيز جودة الحياة نحو بناء مستقبل رياضي، وثقافي، ودبلوماسي للمملكة مشيرًا إلى أهمية التنشئة الرياضية المبكرة التي لا تقتصر على تكوين الفرد السليم بدنيًا؛ بل تمتد إلى تأسيس وعي ثقافي رياضي يُمكن الأجيال من تولي مناصب قيادية دولية، والمشاركة في صنع القرار الرياضي، وبيّن أن الإعداد الثقافي يشمل التعرف على الرمزية الرياضية، وزيارة المعالم التاريخية، وحضور الفعاليات الكبرى، والتفاعل مع أبعادها التنظيمية، والمؤسسية، كما أوضح أن استضافة البطولات الدولية تسهم في تعزيز التواصل بين الشعوب، وتصحيح المفاهيم، وترك إرث تنموي داعم للتعليم، والسياحة، والاقتصاد؛ فضلًا عن رفع كفاءة التنظيم، والبروتوكول المؤسسي، وأشار إلى دور الدبلوماسية الرياضية في كسر الحواجز السياسية، وتخفيف التوترات بين الدول مؤكدًا ضرورة بناء مجتمع واعٍ بأهمية الرياضة يتكامل مع مستهدفات رؤية المملكة 2030م في إعداد كوادر وطنية قادرة على تعزيز الحضور السعودي في المنظمات الرياضية الدولية، وإعادة تموضع المملكة في المشهد العالمي.

في حين ذكر د. عبد العزيز العثمان- في التعقيب الثاني- أن تعزيز جودة الحياة في المملكة يتطلب التركيز على الرياضة المجتمعية، واللياقة البدنية؛ بوصفهما مدخلًا عمليًا لتحويل الرياضة من مجرد متابعة إلى ممارسة يومية شاملة لجميع الأعمار مؤكدًا أن الرياضة لم تعد نشاطًا تنافسيًا فحسب؛ بل ثقافة وطنية، وأسلوب حياة يساهمان في الوقاية من الأمراض المزمنة، وتعزيز الصحة العامة انسجامًا مع مستهدفات رؤية السعودية 2030م، وأوضح أن بناء "مجتمع سعودي نشط" يستلزم إطلاق مبادرة وطنية تحول اللياقة إلى ثقافة مجتمعية مستدامة، وترتكز على تهيئة البيئة الحضرية الداعمة للنشاط البدني، وتعزيز الوقاية الصحية عبر البرامج، والوصفات الرياضية، وتفعيل المشاركة المجتمعية من خلال الفعاليات، والتحديات، والحوافز، كما حدد أهدافًا إستراتيجية تشمل رفع نسب ممارسة النشاط البدني، وخفض معدلات السمنة، والسكري، وزيادة قابلية المشي في المدن، وتعزيز دور القطاع الخاص في دعم الصحة، واللياقة، وأشار إلى أهمية الشراكة المؤسسية بين الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع مع توظيف التعليم، وبيئات العمل، والإعلام في ترسيخ العادة اليومية للنشاط البدني، واقترح إطلاق تطبيق تحفيزي موحد "بطاقة السعودية النشطة" لقياس المشاركة، وتعزيز الاستدامة عبر نظام نقاط، ومكافآت، ويخلص التعقيب إلى أن ترسيخ ثقافة الحركة المجتمعية يمثل استثمارًا طويل الأمد في صحة الإنسان، وجودة الحياة، ومستقبل التنمية الوطنية.

## وتضمنت المداخلات حول القضية المحاور الآتية:



1 - صياغة إستراتيجية وطنية شاملة تجعل من الرياضة، وتحسين جودة الحياة ركيزة أساسية مع التركيز على تحديات تفعيل الرياضة النسائية، وتعزيز رياضة ذوي الإعاقة للانتقال بها من محدودية الإمكانيات إلى شمولية التمكين المجتمعي، واستثمار المرافق العامة، والمباني المغلقة لتعزيز الممارسة.



2 - هذا بالتوازي مع تطوير المنظومة التنظيمية، وتعزيز الحوكمة المؤسسية، ووضع معايير لنجاح الاتحادات الرياضية، والتوازن بين صناعة الأبطال والحضور المؤسسي مع رفع الجاهزية القيادية للكوادر السعودية؛ وذلك لتمثيل دولي مؤثر، وإدارة التحديات والفرص الإستراتيجية لكأس العالم 2034م.

3 - تأكيد مرتكزات العمل المستقبلية للرياضة، وحوكمة السياحة الرياضية، والصحة، والخطوات الإستراتيجية لتعزيز سياحة الفعاليات، وتوسيع أثرها التنموي، وتعظيم عائدها الاقتصادي؛ وذلك وصولاً إلى تفعيل الدبلوماسية الرياضية في صناعة الصورة الذهنية للمملكة، واستخدام الرياضة كأداة وقائية في مواجهة تعاطي المخدرات، وإبراز أدوارها التنافسية، والمؤسسية، والإعلامية في تعزيز السلم الاجتماعي، وترسيخ قيم الانتماء.



## من أبرز التوصيات التي تم الانتهاء إليها



اعتماد النشاط البدني، والرياضة كأداة من أدوات السياسة العامة تُدمج ضمن قطاعات الصحة، والتعليم، والتخطيط الحضري، والتنمية الاجتماعية، وإعداد إستراتيجية وطنية شاملة مرتبطة بمؤشرات جودة الحياة مع تحديد الأدوار، والمسؤوليات، وتطوير إطار حوكمة وطني موحد، ونظام لتبادل البيانات، وقياس الأثر؛ وذلك لدعم القرار المبني على الأدلة؛

1



فضلاً عن تعزيز إتاحة النشاط البدني لجميع الفئات، وإدماج معاييرها في سياسات التخطيط العمراني، والنقل، وتضمين "الوصفة الرياضية" في الرعاية الصحية الأولية، وتطوير برامج قياس اللياقة، والصحة العامة، وتوظيف التقنيات، والتطبيقات الرقمية لدعم الوصول، والتدريب عن بُعد؛ وذلك جنباً إلى جنب مع

2



استثمار استضافة كأس العالم في دعم السياحة، والترفيه، والاقتصاد الإبداعي، واعتماد معايير الاستدامة في المنشآت الرياضية، وتطوير شراكات مستدامة مع القطاع الخاص، وتأسيس حاضنات أعمال رياضية لتعزيز الصناعات المحلية،

3



وفي جانب القوة الناعمة تبرز أهمية الدبلوماسية الرياضية، وتقنين الإعلام الرياضي، وتوجيهه بمعايير مهنية واضحة،

4



هذا إضافة إلى تنظيم قطاع الرياضة الرقمية عبر أطر تشريعية، ومنصات تدريبية متقدمة، ورفع الوعي بدورها الاحترافي، والاقتصادي إلى جانب إطلاق يوم وطني سنوي؛ وذلك لتعزيز ثقافة النشاط البدني بمشاركة مجتمعية واسعة.

5



## الورقة الرئيسية: د. الجازي الشبيكي

### مقدمة:

تُعَدُّ الصحةُ الجسديةُ إحدى العلاماتِ المهمّةِ لجودة حياة الإنسان، ومن مقومات الصحة الجسدية: النظام الغذائي المتوازن، وممارسة النشاط البدني، والحصول على قسطٍ كافٍ من النوم والراحة إلى جانب عدّة مقومات أخرى، إذًا؛ فالعلاقة بين جودة الحياة والنشاط البدني علاقة إيجابية، وطردية؛ حيث يؤدي النشاط البدني المنتظم إلى تحسين جودة الحياة؛ وذلك عبر تعزيز الصحة الجسدية، والنفسية، والرياضة هي المجهود الذي يندرج تحت مظلة النشاط البدني، ولكن بشكلٍ مخطط، ومنظم، ومتكرر؛ بهدف تحسين اللياقة البدنية، وهذه الورقة تركز على علاقة الرياضة بجودة الحياة؛ باعتبارها أحد الأوجه المهمّة للمستقبل في المملكة العربية السعودية.

### دور الرياضة في تعزيز جودة الحياة للمواطنين، والمقيمين في المملكة:

جاء في الحديث الشريف للنبي محمد- عليه أفضل الصلاة، والتسليم- (من أصبح منكم آمنًا في سربه مُعَافَى في جسده عنده قوت يومه؛ فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها)؛ فالمعافاة في الجسد تُعَدُّ جوهرَ جودة الحياة، وأساسها، وليس مجرد معطيات سهلة، ومع تطور الحياة، ومتطلباتها عبر العقود الزمنية أُضيف لهذه الأسس، والمرتكزات معطيات فرعية تختلف باختلاف المجتمعات الإنسانية، لكن أساسها الاحتياج البشري بأبعاده المختلفة التي تتمثل فيما يأتي:

- الصحة الجسدية، والعقلية، والنفسية.
- البيئة المحيطة: المادية، مثل: (المسكن، والمأكل، والملبس، والبيئة النظيفة)، والاجتماعية، مثل: (العلاقات الأسرية، والصدقات، والمساندة الاجتماعية، والانتماء للمجتمع).
- الحالة الاقتصادية، مثل: (الدخل، ومستوى المعيشة، وفرص العمل، والاستقرار المالي).
- التعليم، والمعرفة.
- المعتقدات، والقيم، والشعور بالهدف في الحياة، والممارسات الروحية.
- الترفيه، والأنشطة، والمشاركة في الأنشطة الثقافية، والفنية، والرياضية، والاستمتاع بالحياة.
- وتركز التفسيرات الاجتماعية لجودة الحياة على الرضا الذاتي للفرد عن محيطه، وعلاقاته، وتوفير الظروف المادية، والمعنوية الأساسية، والشعور بالانتماء، والتقدير الذاتي، وإمكانية تحقيق الذات من خلال المشاركة في المجتمع، وتلبية الاحتياجات، ويقدم عالم النفس الأمريكي شالوك Schalock نموذجًا متكاملًا يركز على ثمانية أبعاد رئيسية لجودة الحياة تتلخص فيما يأتي:



1. الرفاهية الجسدية.
2. الرفاهية العاطفية.
3. الرفاهية المادية.
4. التنمية الشخصية.
5. العلاقات الشخصية.
6. الاندماج الاجتماعي.
7. الحقوق.
8. تقرير المصير.

ويشير إلى أن هذه الأبعاد مترابطة، وليست منفصلة، وتؤثر في شعور الفرد العام بالرضا والسعادة.

ويخلص العالم إيفانس Evans المنظورين السابقين: (الاجتماعي، والنفسي) في أن جودة الحياة تتكون من قوى داخلية، وقوى خارجية إذا تكاملت مع بعضها تمكّن الفرد من الشعور بها، وتعرّف منظمة الصحة العالمية جودة الحياة بأنها (تصور الفرد لمركزه في الحياة في سياق الثقافة، ونظام القيم الذي يعيش فيه، وعلاقته بأهدافه، وتوقعاته، ومعايير، واهتماماته)، وتركز منظمة العمل الدولية على جودة حياة العامل؛ وذلك من خلال العمل اللائق الذي يوفر فرصًا، وحرية، وكرامة، ويهدف برنامج جودة الحياة في المملكة العربية السعودية إلى بناء مجتمع حيوي مزدهر من خلال تحسين جودة حياة المواطن، والمقيم، والزائر؛ وذلك بتطوير بيئة غنية بالخيارات الترفيهية، والثقافية، والرياضية، وتوفير خدمات أساسية مميزة، وتحسين المشهد الحضري في المدن، ورفع مستوى الخدمات الأساسية؛ مما يعزز مكانة المملكة كوجهة عالمية جاذبة، ويدعم التنوع الاقتصادي، وتوليد الوظائف؛ بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030م. وعلاقة الرياضة بجودة الحياة علاقة قوية؛ حيث تعمل على تحسين الصحة البدنية، والنفسية، والاجتماعية التفاعلية؛ ممّا يجعل الأفراد أكثر قدرة على التعامل مع تحديات الحياة بطاقة، وحيوية، ويعزز الشعور بالرضا، والسعادة

## وفي المملكة العربية السعودية تؤدي الرياضة في الوقت الحاضر دورًا محوريًا

في تعزيز جودة الحياة في ضوء رؤية 2030م التي جعلت  
تحسين جودة الحياة هدفًا إستراتيجيًا من خلال الأبعاد الآتية:



- ### 1 البعد الصحي



التمثل في الحدّ من الأمراض المزمنة، وتعزيز اللياقة، ورفع متوسط العمر، ودعم الصحة النفسية، والتشجيع على نمط حياة نشط، وفاعل.
- ### 2 البعد الاجتماعي



التمثل في تعزيز الروابط الاجتماعية بالأنشطة، والمسابقات الماراثونية، والفعاليات المشتركة بين أفراد المجتمع كبارًا، وصغارًا، رجالًا، ونساءً، ودعم الرياضة المجتمعية النسائية، ورياضة ذوي الإعاقة.
- ### 3 البعد الاقتصادي



التمثل في تنشيط السياحة الرياضية، واستضافة الفعاليات الدولية، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية الرياضية، ودعم الرياضة.



وتشير آخر الإحصاءات الصادرة عن كلٍّ من وزارة الرياضة، والهيئة العامة للإحصاء إلى العديد من النتائج التي تحققت في مجال تعزيز الرياضة لجودة الحياة في المملكة العربية السعودية؛ حيث ارتفعت نسبة ممارسة النشاط البدني في السعودية لعام 2025م؛ لتصل إلى 59,1% من السكان ( + 18 من السكان، كما أن نسبة الممارسين للنشاط البدني لمدة (60) دقيقة؛ فأكثر للأطفال من عمر (5 إلى 17) عامًا وصلت 19%، ومن خلال مقارنة ميسورة بين ما تحقق والمستهدف في مؤشر ممارسة النشاط البدني؛ فإن النسبة المستهدفة لعام 2025م هي (55%) للبالغين من (18) عامًا؛ فأكثر، في حين وصلت النسبة - حاليًا - لأعلى من ذلك (59.1%) متخطية- أيضًا- النسبة المستهدفة لعام 2027م المقبل وهي (58%) [1]، كما أن مؤشر ممارسة النشاط البدني لمدة (60) دقيقة؛ فأكثر للأطفال من عمر (5 إلى 17) عامًا تجاوز النسبة المستهدفة للعام الحالي 2025م المحددة بـ (12%) محققةً قفزة نوعية وصلت إلى النسبة المستهدفة في عام 2029م، وهي (19%). وأطلقت وزارة الرياضة من خلال تعاونها مع الجهات ذات العلاقة العديد من المبادرات الرياضية المجتمعية الموجهة مباشرةً إلى المجتمع المحلي في مختلف مناطق المملكة، وفي مقدمتها: ماراثون الرياض؛ وذلك بعد التعاون مع الاتحاد السعودي للرياضة للجميع؛ إذ شارك في النسخة الأخيرة لعام ٢٠٢٥م من الماراثون أكثر من (40) ألف متسابق من مختلف الفئات العمرية، يمثلون (144) دولة من جميع أنحاء العالم، وبلغت فيها نسبة الذكور المشاركين (60%)، فيما بلغت نسبة المشاركات من النساء (40%)، وإلى جانب ماراثون الرياض كان للفعاليات الرياضية الكبرى التي تحتضنها المملكة- حيث أصبحت وجهة مفضلة- تأثير رئيسي، ومهم في إقبال المجتمع المحلي على الاهتمام بالرياضات المفضلة لهم؛ سواءً من خلال ممارستها كهواة، أو حتى الانضمام إلى أحد الأندية الرياضية، وتحقيق هدف شخصي رياضي للفرد؛ حيث كسر حاجز الفعاليات المقامة- بحسب بيان وزارة الرياضة الرسمي لعام ٢٠٢٥م [2]- إلى (130) فعالية كبرى في مختلف الألعاب التي حققت الشغف، وجذبت المهتمين لها.

ولم يقتصر دور وزارة الرياضة على ذلك فحسب؛ بل امتد إلى تأسيس منصة رسمية بمسمى (نافس) التي مكنت المستثمرين المحليين، والدوليين من المساهمة في القطاع الرياضي مباشرة؛ وذلك من خلال إصدار التراخيص للأندية، والصالات، والأكاديميات الرياضية؛ بما أسهم في دعم مشاريعهم الخاصة، وإتاحة الفرصة أمام المجتمع المحلي للاستفادة منها من خلال توفير بيئة صحية بأعلى المعايير، والمواصفات لممارسة النشاط البدني، هذا إضافة إلى اكتشاف مواهب جديدة تخدم مستقبل الرياضة السعودية، وتميزها، وواصلت وزارة الرياضة تحقيق التكامل مع مختلف الجهات الحكومية؛ بإطلاق عددٍ من البطولات، والمبادرات النوعية التي تصب في مصلحة نسب الممارسة للرياضة



علاوة على تحقيق أهداف وطنية كبرى؛ وذلك ببناء أجيال متميزة رياضياً، ومن أبرز أوجه التكامل المثمر هو دوري المدارس لكرة القدم للطلاب، والطالبات الذي شارك في آخر نسخة للعام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٢م استثنائية منه أكثر من (42) ألف طالب، وطالبة لفئات عمرية عديدة بدأت من سن 9 أعوام، وحتى (15) عامًا، وقد حققت أهدافها؛ باكتشاف مواهب سعودية مؤهلة، وصغيرة ([3])؛ وعلاوة على ذلك؛ فإنك تجد لوزارة الرياضة شراكات مثمرة مع وزارة البلديات، والإسكان، ومؤسسة المسار الرياضي، وغيرها من الجهات ذات العلاقة؛ وذلك من خلال إطلاق عددٍ من المشاريع التي تخدم ممارسة الرياضة في المجتمع المحلي.

ولم تغفل الوزارة عن المبادرات الرياضية التفاعلية مع المجتمع المحلي، والموزعة على مدار العام، ومنها: مبادرة "الرياضة أفضل شي، واسبقني، وأحرقها"، وغيرها من المبادرات النوعية التي حققت الأهداف المرجوة منها، وهذه المبادرات المبتكرة تعكس حرص وزارة الرياضة على مواصلة العمل نحو بناء مجتمع أكثر حيوية؛ وذلك بتسخير جهود كبرى تحوّل مفهوم الرياضة من مجرد نشاط محدود إلى ثقافة مجتمعية دائمة؛ انطلاقاً من رؤية طموحة تخدم حياة الإنسان على أرض المملكة في الحاضر، والمستقبل.

### دور الرياضة في تعزيز مكانة المملكة دولياً:

استثمرت المملكة المجال الرياضي كقوة من القوى الناعمة التي تسهم في تعزيز الحضور الدولي، وبناء جسور التواصل بين الشعوب، ونشر القيم الثقافية، والوطنية من خلال ما يأتي:

- استضافة الأحداث الرياضية العالمية، مثل: (سباقات الفورملا، وبطولات الملاكمة العالمية، وكأس العالم للأندية، وتنظيم كأس آسيا 2027م، وتنظيم كأس العالم 2034م).
- الاستثمار في الرياضة العالمية، مثل: (شراء أندية عالمية، واستقطاب نجوم رياضيين عالميين، وشراكات مع اتحادات رياضية دولية).
- تمكين الرياضة النسائية، مثل: (تشجيع مشاركة المرأة في الأندية الرياضية، وتحفيزها، وتأسيس المنتخبات النسائية)، ولم يقتصر تمكين المرأة على النطاق المحلي؛ بل امتد لتعزيز الحضور الدولي للمملكة؛ حيث شاركت المنتخبات النسائية السعودية في المحافل العالمية، ومن أبرزها: مشاركة المنتخب السعودي للسيدات في تصنيف الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) لأول مرة في تاريخه [4]

[1] منشور وزارة الرياضة، وزارة الرياضة تحقق مستهدفات جديدة في نسب ممارسة النشاط البدني لعام 2025م، المركز الإعلامي، أخبار، 26 أكتوبر 2025م <https://www.mos.gov.sa/ar/media/news/2025/10/26/activity>

[2] منشور وزارة الرياضة، وزارة الرياضة تحقق مستهدفات جديدة في نسب ممارسة النشاط البدني لعام 2025م، المركز الإعلامي لوزارة الرياضة، أخبار، 26 أكتوبر 2025م. <https://www.mos.gov.sa/ar/media/news/2025/10/26/activity>

[3] منشور وزارة الرياضة، سمو وزير الرياضة يشهد ختام دوري المدارس بنسخته الخامسة، ويتوج الفائزين، المركز الإعلامي لوزارة الرياضة، أخبار، 3 يونيو 2025م. <https://www.mos.gov.sa/ar/media/news/2025/06/03/saudi-schools>

[4] الاتحاد السعودي لكرة القدم، الأخضر السجلات يصنع التاريخ، ويحذل تصنيف الفيفا لأول مرة في تاريخه، مركز الأخبار، 24 مارس 2023م. <https://www.saff.com.sa/news.php?id=2167>



هذا إضافةً إلى تحقيق لاعبات سعوديات ميداليات في بطولات دولية، مثل: الألعاب القتالية، وألعاب القوى؛ مما ساهم في تطوير الرياضة النسائية في المملكة، وتعزيز مكانتها؛ بوصفها داعمةً لحقوق المرأة في ممارسة الرياضة التنافسية.

إن الاهتمام الكبير الذي أولته المملكة للقطاع الرياضي؛ وذلك ضمن مستهدفات الرؤية، وما تمّ من إنجازات، وشراكات على المستوى العالمي في هذا السياق له انعكاساته الكبيرة على تعزيز مكانتها التي تطمح إليها، وتستحقها في المشهد الدولي؛ إذ إن هذا التحول الجذري في القطاع الرياضي جعل من المملكة مركز ثقل دولي جديد؛ فاستضافة كأس العالم 2034م، والبطولات الآسيوية ليس مجرد تنظيم لفعاليات؛ بل هو إعلان عن جاهزية المملكة اللوجستية، والاقتصادية لقيادة المشهد الرياضي العالمي، وهذا الحضور القوي يسهم في تعزيز الدبلوماسية الرياضية؛ حيث تُستخدم الرياضة؛ بصفاتها لغةً عالمية للحوار؛ مما يقلص الفجوات الثقافية، ويزيد من جاذبية المملكة كوجهة سياحية، واستثمارية عالمية، وهو ما ينعكس- مباشرة- على تقارير التنافسية الدولية، وصورة المملكة في المؤشرات الاقتصادية العالمية.

### **التحديات التي تواجه الرياضة في المملكة في علاقتها باستضافة كأس العالم:**

تطرقت بعض وسائل الإعلام الخارجية عن عدد من التحديات التي يحتمل أن تواجهها السعودية في تنظيم كأس العالم، منها: ما يتعلق باستكمال بناء الملاعب، ومدى كفايتها، ومنها: ماله صلة بالتكلفة العالية للتنظيم، وهناك من تحدث عن البنية التحتية، والتنقل، والإقامة، والخدمات العامة، والطقس وقت إقامة البطولة إلى جانب تحديات أخرى، لكن الخطط التي قدّمتها المملكة في ملف الاستضافة، والجهود الكبيرة غير العادية التي بدأت القيام بها كل القطاعات المعنية منذ اليوم الأول بعد الفوز بالترشح تعطي بشائر إيجابية- بعون الله، وتوفيقه- على إمكانية التعامل مع أية تحديات، وإشكالات واقعية، أو مفترضة، ومغرضة من جهات معادية، ومن تلك الجهود ما يتم الآن من تجهيز، وتطوير الملاعب الرياضية على أعلى مستويات البناء، والتجهيز إلى جانب العمل على مشاريع ضخمة في البنية التحتية؛ وذلك لتسهيل التنقل بين المدن، وتوسيع شبكات الطرق، والربط بين المدن المضيفة للبطولة، هذا بالإضافة إلى التخطيط لزيادة الطاقة الفندقية، وتوسعة المناطق السياحية، والترفيهية لاستقبال أكبر عدد من الزوار، وضمان خدمات متقدمة من الناحية الأمنية، والصحية والاتصالية، والخدمات العامة.



### الرياضة الرقمية في المملكة العربية السعودية:

أسست المملكة الاتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية عام 2017م لتنظيم هذا المجال الرياضي الواعد، والحيوي، ولتحقيق شغف الأجيال الشابة من السعوديين، وتطلعاتهم، وهم الذين يشكلون نسبة عالية من السكان، ثم تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للألعاب، والرياضات الإلكترونية عام 2022م [1] برعاية سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان- حفظه الله- بهدف جعل المملكة مركزاً عالمياً لهذا القطاع بطول 2030م، وأن تكون بين أفضل ثلاث دول في عدد اللاعبين المحترفين للرياضات الإلكترونية، وبالفعل حققت المملكة إنجازات كبيرة بتنظيمها لبطولات، ومهرجانات، ومنافسات بين نخبة من الفرق العالمية في هذا الشأن حضرها آلاف الزوار، وتابعتها الملايين عن بعد، ويُعدُّ تأسيس شركة (سافي) للألعاب الإلكترونية التابعة لصندوق الاستثمارات العامة للاستحواذ على شركات ألعاب عالمية حدثاً مهماً لجعل السعودية مقراً لأفضل مطوري الألعاب، وإنشاء مجتمعات متقدمة، وحاضنة للمواهب الشابة، ودعم ذلك التوجّه بإطلاق وزارة الاتصالات، وتقنية المعلومات برامج لدعم البنية التحتية الرقمية المتطورة (كالجيل الخامس)؛ وذلك لضمان تمكن اللاعبين، ودعمهم بأفضل تجربة اتصال خلال المنافسات، وهذه الجهود، والإنجازات جعلت القطاع الرقمي في السعودية قطاعاً مهماً، ومتسارعاً في التميز، والتقدم على المستوى الإقليمي، والعالمي.

### الرياضة، وحقوق الإنسان:

أقرت المواثيق الدولية أن ممارسة الرياضة حق أساسي من حقوق الإنسان دون تمييز؛ بسبب الجنس، أو العرق، أو الدين، أو الإعاقة، أو الوضع الاقتصادي؛ وذلك من خلال إتاحة الفرص المتكافئة للجميع، وعلى الرغم من ذلك قد تواجه الرياضة بعض الانتهاكات، مثل: التمييز، واستغلال الأطفال، واستخدام المنشطات، والفساد في المؤسسات الرياضية، والعنف الجماهيري، وغير ذلك من أوجه الانتهاكات، والفساد، وفي المقابل هناك الجهود الدولية لحماية حقوق الإنسان في المجال الرياضي، مثلما يأتي:

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والسلام.
- سياسات منع التمييز في اللجنة الأولمبية الدولية.
- لوائح الفيفا لحقوق الإنسان في تنظيم البطولات.

[1] وكالة الأنباء السعودية (واس)، سمو ولي العهد يطلق الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية، رياضي، 15 سبتمبر 2022م، <https://www.spa.gov.sa/2384239>

وأكدت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان أن الرياضة مهمة في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي؛ وذلك من خلال ما تولده من تفاعلات بين أناس ينتمون إلى خلفيات، وثقافات مختلفة، وتسخر صناديق الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الرياضية المزيد من الموارد لمجالات التنمية عن طريق الرياضة كوسيلة للمساعدة في تعزيز الشباب، والتعليم النظامي، والثقافة، وأساليب الحياة الصحية، والاستدامة، والمساواة بين الجنسين، والتفاهم بين الشعوب، وحقوق الإنسان في السعودية تحظى بالاهتمام، والدعم منذ تأسيس هذه البلاد- بحمدالله تعالى- وتتأكد في جميع مجالات الحياة، ومنها المجال الرياضي، وقد دعمت رؤية 2030م رياضة ذوي الإعاقة؛ بتوفير كل ما يمكن أن يساهم في توفير الفرص الرياضية لهم من تجهيزات، وملاعب، وبئى تحتية، ولوائح، وأنظمة، ومسابقات، ومنافسات، وبطولات، كما شهدت رياضة المرأة تطورًا كبيرًا، وملحوظًا يعكس التزام المملكة بتمكينها، وإعطائها الفرص لممارسة جميع أنواع الرياضة، وبشكل عام تؤكد الرؤية على تعزيز دور الرياضة؛ بوصفها حقًا أساسيًا لكل فرد من خلال مبادرات طموحة تهدف إلى التمكين، وزيادة المشاركات في المنافسات الرياضية محليًا، وعالميًا.

#### وختامًا:

يمكن القول إن الرياضة تُعدُّ من الركائز المهمّة لجودة الحياة في المملكة العربية السعودية، وقد أكدت رؤية المملكة 2030م على قوة العلاقة، وتميزها بينهما من خلال ما تم من خطط، وبرامج، وإنجازات وطنية نوعية متميزة، هذا إلى جانب الدور الذي ساهمت به الرياضة في تعزيز مكانة المملكة على المستوى الدولي؛ بما تحقق من تقدم، وتطور على أصعدة متعددة، واستثمارها كقوة من القوى الناعمة الفاعلة.





## التعقيبات:

### التعقيب الأول - أ. ناصر الدغيثر

يتطرق هذا التعقيب إلى جانب المستقبل الرياضي، والمتوج لتحقيق عناصر جودة الحياة؛ إذ إن الطفل يتربى بحيث لا يكون فقط ممارسًا، وذا صحة جيدة، ويتعد عن المغريات السلبية، ولكن يتأسس رياضياً؛ ليكوّن ذا وعي ثقافي يمهد لتبوءه المناصب الرياضية مستقبلاً رافعاً لواء المملكة في المحافل الدولية، ومؤثراً في القرار الرياضي، ومشاركاً فيه، ويكون أحد فرسان الدبلوماسية الرياضية الدولية الذي يعرض بشكل إيجابي ثقافة بلده، ويتلخص ذلك في عدة أمور، منها: ما يأتي:

1 - الاعداد الثقافية الرياضي منذ الصغر؛ وذلك من خلال الإلمام بالمواقف الإيجابية المؤثرة، وأبعادها الرمزية.

2 - زيارة المعالم الرياضية البارزة، ومعرفة تاريخها، والأحداث التي مرت بها.

3 - حضور الأحداث الرياضية الكبيرة، والتفاعل مع مجريات أحداثها، والفعاليات المصاحبة لها، وأثر ذلك على نجاح تلك الدورات، أو البطولات، أو الجمعيات العمومية.

4 - استضافة الدورات، والبطولات الدولية تثري ثقافة الشعوب، وتعزز سبل التواصل، وتزبل كثيرًا من الحواجز، وتصحح كثيرًا من المفاهيم، وكذلك تحقق الأثر الإنشائي؛ ليكون إرثًا إيجابيًا يدعم التعليم، والسياحة، والأثر الاقتصادي، ومردوده النوعي المرتبط به، وأيضًا تساعد على رفع مستوى التنظيم، والتعامل، والبروتوكول العام.

إن إمكانية الدبلوماسية الرياضية تبرز في كسر كثير من الحواجز السياسية؛ فظهور (أنفانتينو) رئيس الاتحاد الدولي بجانب (ترامب) في أكثر من حدث له دلالة رمزية واضحة على دور الرياضة في تخفيف توتر النزاعات بين الدول، وتهدئة الخلافات، وإعادة العلاقات، مثل: سياسية وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكي الأشهر (هنري كيسنجر)، و(سياسة البينغ بونغ) مع الصين؛ فمجتمع ممارس للرياضة، ويملك وعيًا عامًا بأهميتها، وأثرها على الصحة العامة، وجودة الحياة هو مجتمع جميل، ورائع، وهذا يكون تماشيًا مع رؤية المملكة 2030م، ولا يفوتنا أيضًا أن هناك جانبًا في الرؤية مرتبط بذلك، وهو تهيئة الكوادر الوطنية، وإعادة تموضع المملكة دوليًا في مقدمة المناصب العامة في المنظمات الدولية الكبرى.

### التعقيب الثاني - د. عبد العزيز العثمان

يضيف هذا التعقيب جانبًا آخر من الرياضة، وهو الرياضة المجتمعية، واللياقة البدنية؛ بهدف تحويل الرياضة من متابعة إلى مشاركة حقيقية، ونشر ثقافة ممارسة اللياقة، والرياضة في كل مكان، ولكل الأعمار، والرياضة ليست منافسة فقط؛ بل ثقافة يومية تُبنى بها صحة الإنسان، وتُرفع بها جودة الحياة، وفي المملكة العربية السعودية أصبح النشاط البدني واجهة حضارية تعكس وعيًا مجتمعيًا، وتقدمًا وطنيًا، وترسم ملامح المستقبل ضمن رؤية 2030م.

ولا يغيب عنا انتشار الأمراض المزمنة والتي أهد أسبابها الرئيسية ضعف اللياقة، وعدم ممارسة اللياقة البدنية، أو ضعفها، أو عدم ممارسة أي نوع من أنواع الرياضة، ولو تم توجيه الاهتمام الأكبر، وتخصيص جزء من ميزانيات الوزارات للوقاية من الأمراض نكون قد حققنا الرؤية الوطنية، وأهداف وزارة الصحة

وفي المملكة العربية السعودية الرياضة لم تعد خيارًا؛ بل أصبحت لغة وطن، وأسلوب حياة؛ إذ نضع من الحركة صحة، ومن اللياقة طاقة، ومن جودة الحياة مستقبلًا، والرياضة، وجودة الحياة في المملكة واجهة المستقبل؛ لأن المجتمع النشط هو المجتمع الأقوى، والأكثر سعادة، والأطول عطاءً، ولتحقيق ذلك نحتاج إلى مبادرة وطنية يشترك فيها الجميع، وهذه مقترحات أولية لهذه المبادرة التي تتمثل في تحويل اللياقة من نشاط فردي إلى "ثقافة وطنية، وممارسة يومية"، ومع تطوير كثير من الحقائق العامة، ووجود مسارات رياضية، من أروعها: مفخرة المسارات "المسار الرياضي" بالرياض، ويقى التنظيم، والتحفيز للأفراد، والمجتمع للاستفادة من تلك الأماكن المهيأة من خلال برنامج وطني لتعزيز نمط الحياة، ومنها: اللياقة البدنية التي تتم بطريقة مشابهة لمنصة العمل التطوعي،



### أهداف المبادرة:

- رفع نسبة الأفراد الذين يمارسون نشاطًا بدنيًا منتظمًا (مؤشر وطني)؛ وذلك من خلال القطاعات الحكومية، والأهلية، والمجتمع.
  - تعزيز ممارسة اللياقة البدنية لدى الأجيال الشابة؛ وذلك لتحقيق "المجتمع الحيوي"، وتجنب "المجتمع الخامل".
  - زيادة متوسط الخطوات اليومي في المجتمع.
  - خفض معدلات السمنة/السكري على مستوى الفئات المستهدفة.
  - زيادة "قابلية المشي" في المدن؛ وذلك بتهيئة البيئة المناسبة، والمحفزة.
  - ترسيخ المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص في الصحة، واللياقة.
- ولإنجاح المبادرة يتطلب الأمر الشراكة الفاعلة بين القطاعات الحكومية، والخاصة، والمجتمع بأدوار محددة تُشكّل مجلسًا لقيادة المبادرة يتكون مما يأتي:
- رئاسة مشتركة: وزارة الرياضة + وزارة الصحة + وزارة البلديات، والإسكان + الجمعيات المتخصصة.**

### • شركاء حكوميين:

- وزارة البلديات، والإسكان (المسارات، والحدائق، والأرصقة).
  - هيئة الصحة العامة (القياس، والبيانات، والتقييم).
  - وزارة التعليم (مدارس نشطة).
  - وزارة الموارد البشرية (بيئة عمل نشطة).
  - وزارة الإعلام (الحملات).
  - المرور/الأمن (سلامة المسارات).
- وعلى القطاع الخاص دعم المبادرة من خلال مجلس "رعاية اللياقة الوطنية" (10-20 شركة كبرى)؛ وذلك من خلال وزارة البلديات، والإسكان يمكن العمل على محور المدن النشطة، وأن يكون هناك (مسار رياضي لكل حي، واستبدال ألعاب الحدائق بأجهزة ألعاب ترفيهية رياضية للأطفال، وبالبالغين، وكبار السن كما هو الحال في أرامكو، والجبيل، وينبع، كما يجب تهيئة الممرات الآمنة للمدارس بالمشاركة مع التعليم، والمرور)، وتشارك وزارة الرياضة (الرياضة للجميع)، والجمعيات غير الربحية المختصة، مثل: (الجمعيات، وروابط المشاة، والهايكنج، والدراجات) ببرامج مجتمعية محفزة لتشكل محور فعاليات المجتمع الذي تقوده وزارة الرياضة، ويمكن تسميته يوم السعودية الرياضية (Saudi Active Day)، ويُفضل أن يكون في فصل الشتاء، ويتم تنظيم سباقات مشي/جري؛ ففي كل منطقة يتم تنظيم فعاليات (محادثات طبية + أركان تغذية + ألعاب أطفال + جوائز).

وفي الأحياء يتم تحديد قادة اللياقة لتدريب المتطوعين، وتنظيم الأنشطة الرياضية في الأحياء، ودعم ذلك بخطاب الجمعة، وتنظيم بعض النشاطات اللياقية لمدة 30 دقيقة بعد صلاة الجمعة؛ لأنها فرصة ثمينة لاجتماع الناس، ومشاركتهم، والتعليم هو بوابة التطوير، وتعميق الوعي الرياضي يبدأ من هناك من خلال العناية بالرياضة المدرسية، والمنافسات بين المدارس، وأيضاً في مؤسسات التعليم العالي بين الجامعات، وبين الكليات، وتعزيز دوري الجامعات؛ ليكون تظاهرة رياضية تشمل عدة فعاليات رياضية



والاستدامة مهمة لتلك المبادرة، ويمكن - هنا - اقتراح تنفيذ "بطاقة السعودية النشطة"، وهو تطبيق موحد يحسب عدد الخطوات، والمشاركة في الفعاليات الرياضية، والالتزام بالبرامج الصحية، وحضور فعاليات الحي، ومراعاة مؤشر الصحة العامة، مثل: نسبة نقص الوزن، أو ضبط السكر، أو الضغط، وغيرها، وتُجمع النقاط، مثل: برنامج العمل التطوعي، ويستفيد صاحب البطاقة من الحصول على خصومات (نوادٍ / متاجر / مطاعم صحية)، وتذاكر فعاليات رياضية، وجوائز شهرية، وشهادات تكريم للأحياء، والمدارس، ولا بد من الدعم الإعلامي؛ لأنه مهم؛ سواء من خلال القنوات الإعلامية الحكومية، أو وسائل التواصل الاجتماعي التي ستجد مادة جاذبة للتغطية، والإسهام في تحويل اهتمام جميع فئات المجتمع من الانغماس في متابعة وسائل التواصل الاجتماعي، والألعاب الإلكترونية فقط إلى المشاركة الفعلية في البرامج الرياضية الوطنية.

## المدخلات حول القضية:

الرياضة، وجودة الحياة في ضوء رؤية 2030م: من التأسيس المفاهيمي إلى التحول الإستراتيجي: تُعدُّ الرياضة أحدَ المحاور الرئيسة في برنامج جودة الحياة المنبثق عن رؤية المملكة 2030م؛ حيث تم اعتمادها كأداة إستراتيجية لتعزيز صحة المجتمع، ورفع مستوى الرفاه، وجودة المعيشة، وقد أظهرت المؤشرات تحقق مستهدفات ممارسة النشاط البدني بنسب متقدمة متجاوزة الأهداف المرطية المحددة قبل عام 2030م؛ مما يعكس فاعلية التخطيط الإستراتيجي، وتكامل الجهود المؤسسية.

ومنذ طرح الهدف الأول لرؤية المملكة 2030م المتعلق برفع جودة الحياة، وقبل ظهور النتائج الملموسة لجهود الجهات الرسمية شهد الوسط الأكاديمي نقاشات علمية حول المتطلبات الفعلية لتحقيق هذا الهدف، وغالبًا ما تصدرت الرياضة هذه النقاشات؛ لاسيما فيما يتعلق بممارسة المرأة للنشاط البدني، وكيفية تمكينها من ممارسة الرياضة؛ بما يتوافق مع القيم الاجتماعية للمجتمع السعودي المحافظ، وقد طُرحت في تلك المرحلة طول محدودة، من أبرزها: الاعتماد على القاعات المغلقة، وهي خيارات لا تتناسب مع طبيعة العديد من الرياضات إلا أن المبادرات التي نفذها الاتحاد السعودي للرياضة للجميع أسهمت في إحداث تحول نوعي تجاوز تلك التوقعات؛ وذلك من خلال إتاحة ممارسة الرياضة في الفضاءات العامة، وتهيئة البيئة النظامية، والاجتماعية الداعمة لذلك؛ فقد بدأت مجموعات نسائية في ممارسة أنشطة، مثل: ركوب الدراجات، والمشي الجلي منذ عام 2020م، وعلى الرغم مماواجهنه في البدايات من تحديات مجتمعية؛ فإن صدور نظام مكافحة التحرش أسهم في توفير بيئة أكثر أمانًا، واحترامًا، كما دعم تسجيل الفرق النسائية- رسميًا- في الاتحادات الرياضية المختصة هذا التحول، وشكّل أحد المؤشرات المبكرة على جدية الانتقال نحو مجتمع حيوي، وتحسين جودة الحياة.

وتجلى هذا التحول بشكل أوضح في الفعاليات الرياضية الكبرى، مثل: ماراثون الرياض؛ حيث شهدت النسخة الأولى مشاركة نسائية سعودية محدودة؛ وذلك مقارنة بالمشاركات من جنسيات أخرى، في حين أظهرت النسخ اللاحقة وصولًا إلى النسخة الخامسة زيادة ملحوظة في أعداد المشاركات السعوديات؛ بما في ذلك مشاركات قدامن من خارج مدينة الرياض برفقة عائلاتهن، كما برز اهتمام متزايد بفئة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ بما يعكس توسع مفهوم الرياضة الشاملة، وتشير هذه التطورات إلى تنامي الوعي المجتمعي بأهمية الرياضة؛ بوصفها عاملًا داعمًا للصحة الجسدية، والنفسية، وجودة الحياة؛ حيث أصبحت ممارسة النشاط البدني جزءًا من الخطاب المجتمعي اليومي، ومرتبطة بمفاهيم السعادة والراحة النفسية، وهو ما يعكس عمق التحول الثقافي الذي تشهده المملكة في هذا المجال.

وفي هذا السياق برزت الرياضة كإحدى أدوات القوة الناعمة للمملكة؛ وذلك من خلال الفوز بحق تنظيم كأس العالم لكرة القدم 2034م، واستضافة كأس آسيا لكرة القدم في نسختها القادمة، وتنظيم كأس العالم للرياضات الإلكترونية؛ بما يعكس تطور البنية التحتية الرياضية، والقدرات التنظيمية؛ وفق المعايير الدولية.

كما شهد القطاع الرياضي توسعًا ملحوظًا في مشاركة المرأة السعودية في المنافسات المحلية، والدولية، هذا إلى جانب تعزيز تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في الأنشطة، والبطولات الرياضية المناسبة؛ بما يرسخ مبادئ الشمولية، وتكافؤ الفرص، وتعكس هذه المنجزات التحول النوعي الذي يشهده القطاع الرياضي، ودوره المتنامي في دعم جودة الحياة، وتعزيز الحضور الدولي للمملكة، ويمكن تناول موضوع الرياضة، وجودة الحياة في المملكة من خلال عدة محاور رئيسية تعكس الإطار المفاهيمي، والتحول التنموي الذي يشهده القطاع الرياضي؛ وذلك على النحو الآتي:

### 1 - التأصيل المفاهيمي لجودة الحياة، ودور الرياضة:

يُعدُّ مفهوم جودة الحياة مفهومًا مركَّبًا يتجاوز حدود الرفاه المادي، أو غياب المرض؛ ليشمل أبعادًا جسدية، ونفسية، واجتماعية، واقتصادية، وقيمية، وترتبط جودة الحياة بإدراك الفرد لمكانته في سياقه الثقافي، والاجتماعي، ويمدَى تمتعه بالرفاه الجسدي، والعاطفي، والاندماج الاجتماعي، والحقوق، وتقرير المصير





## 2- الرياضة كأداة للقوة الناعمة، وتعزيز الحقوق:

أسهمت استضافة الأحداث الرياضية العالمية، وتنظيم البطولات القارية، والدولية، واستقطاب النجوم في تعزيز الصورة الدولية للمملكة، وتوسيع نطاق الدبلوماسية الرياضية، وبناء جسور ثقافية مع الشعوب، كما ارتبط هذا التوجه بترسيخ مبدأ أن ممارسة الرياضة حق إنساني أصيل؛ وذلك من خلال تمكين المرأة، ودعم رياضة ذوي الإعاقة، وتوفير فرص متكافئة؛ بما يعزز العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة.

## 3 - إدارة تحديات الفعاليات الكبرى:

ترتبط استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى بجملة من التحديات، مثل: استكمال البنية التحتية، وضبط التكاليف، وإدارة الحشود، والجوانب اللوجستية، والمناخية، غير أن التخطيط المبكر، والتكامل بين الجهات المعنية، والاستثمار في المشاريع الإستراتيجية تمثل عوامل رئيسة لتقليل المخاطر، وتعظيم المكاسب طويلة المدى.

## 4 - الرياضة الرقمية كمسار إستراتيجي واعد:

برزت الرياضات الإلكترونية؛ بوصفها قطاعاً متنامياً يتماشى مع الخصائص الديموغرافية للمجتمع السعودي الشاب، ويُعدُّ الاستثمار في هذا المجال خطوة إستراتيجية تهدف إلى تنمية المواهب، وخلق وظائف نوعية، وتعزيز الاقتصاد الرقمي، هذا مع إمكانية توظيفه؛ بوصفه مدخلاً محفزاً للأجيال الجديدة نحو تبني أنماط حياة أكثر نشاطاً.

## تعزيز الترابط بين الرياضة والصحة، وجودة الحياة: نحو تحول ثقافي، ومنظومي مستدام:

أصبحت الرياضة في المملكة أداة إستراتيجية للصحة، وجودة الحياة، والتنمية الشاملة، وليست مجرد نشاط ترفيهي، ومع استمرار التكامل المؤسسي، والزخم التنموي تبرز فرصة حقيقية لترسيخ نموذج مجتمعي أكثر نشاطاً، وإنتاجية، وتوازناً؛ بما ينسجم مع مستهدفات رؤية 2030م في الارتقاء بجودة الإنسان، والحياة، وتمثل العلاقة بين الرياضة والصحة، وجودة الحياة علاقة تكاملية وثيقة تستدعي إحداث تحول ثقافي يجعل ممارسة النشاط البدني سلوكاً يومياً أساسياً، ويمثل في أهميته العادات الصحية الأخرى كالغذائية، والنوم، ويتطلب ذلك تبني هذا التوجه على مستوى الفرد، والأسرة، والمجتمع، هذا إضافة إلى إدماجه ضمن السياسات المدرسية، والمؤسسية، وفي هذا السياق تبرز مجموعة من المحاور الداعمة لتعزيز هذا التحول تتمثل فيما يأتي:

## 1 - البنية التحتية الداعمة للمشبي، والحركة:

على الرغم من التوسع الملحوظ في إنشاء الحدائق العامة، وملاعب الأحياء لا تزال بعض المناطق تعاني من نقص الأرصفة، والمسارات الآمنة التي تتيح للأطفال، والأفراد الوصول إلى تلك المرافق سيراً على الأقدام بأمان، ويُعدُّ تطوير البنية التحتية للمشاة عنصراً أساسياً في دعم أنماط الحياة النشطة.



## 2 - المراكز، والأندية الرياضية الميسورة التكلفة:

تؤكد أهمية توفير أنشطة، ومرافق رياضية متنوعة، وميسورة التكلفة تستوعب مختلف الفئات الاجتماعية، والعمرية، وتراعي الفروق في القدرات البدنية؛ بما يضمن شمولية الوصول إلى الخدمات الرياضية.

## 3 - توظيف التقنيات الحديثة في تعزيز النشاط البدني:

يمكن تشجيع استخدام الألعاب الإلكترونية النشطة (EXERGAMES) التي تجمع بين الترفيه والحركة البدنية؛ بما يسهم في استثمار اهتمام الأجيال الشابة بالتقنية في تعزيز النشاط البدني؛ وذلك بدل تقليصه.

## 4 - دمج النشاط البدني ضمن المنظومة الصحية:

تستدعي الحاجة تبني مقاربة شمولية للصحة، والعافية من خلال إدراج "مؤشر النشاط البدني" كعلامة حيوية تُقاس ضمن خدمات الرعاية الصحية الأولية؛ وذلك أسوة بقياس ضغط الدم، ومعدل النبض، كما تبرز أهمية تدريب الكوادر الصحية على تقديم إرشادات ميسرة للتمارين المناسبة، وتطوير مسارات إحالة رسمية إلى أخصائي اللياقة المعتمدين، وبرامج النشاط المجتمعي.

## 5 - أنظمة مراقبة النشاط البدني، وقياس الأثر:

تبرز أهمية إنشاء نظام وطني لرصد مستويات النشاط البدني يتتبع معدلات المشاركة؛ وذلك بحسب الجنس، والفئة العمرية، والمنطقة الجغرافية، والأهم من ذلك قياس النتائج الصحية، والاجتماعية المترتبة على النشاط البدني؛ بما يمكّن من تصميم تدخلات مستهدفة، وقياس التقدم المحرز نحو مستهدفات رؤية 2030م في تعزيز جودة الحياة، والحدّ من الأمراض المزمنة.

## 6 - تحفيز القطاع الخاص، والابتكار:

يمثل القطاع الخاص شريكاً رئيساً في تطوير حلول تقنية، وميسورة التكلفة تدعم النشاط البدني، مثل: تطبيقات اللياقة المدعومة، والفصول الافتراضية، وخدمات تأجير المعدات المنزلية؛ بما يوسع نطاق الوصول، ويعزز الاستدامة، وبذلك؛ فإن تعزيز الرياضة؛ بوصفها أسلوب حياة يتطلب تكاملاً بين البنية التحتية والمنظومة الصحية، والقطاع التعليمي، والتقني، والخاص؛ بما يرسخ ثقافة مجتمعية داعمة لجودة الحياة، والصحة المستدامة.



### تطوير مؤشرات التكامل بين الرياضة والصحة:

لا يزال التركيز السائد- محليًا، وعالميًا- منصبًا بدرجة أكبر على قياس مؤشرات المدخلات في قطاع الرياضة، مثل: عدد الممارسين، وتواتر النشاط البدني، وتوافر المرافق، والبنى التحتية في حين تحظى مؤشرات المخرجات الصحية- كخفض معدلات السكري، والسمنة، وارتفاع ضغط الدم، والاكثاب- بحضور أقل، وغالبًا ما تُقاس بصورة منفصلة مؤسسياً عن برامج تعزيز الممارسة الرياضية، وفي السياق السعودي حققت برامج، مثل: برنامج جودة الحياة، ومبادرة الرياضة للجميع تقدماً ملحوظاً في رفع نسب ممارسة النشاط البدني إلا أن الربط المنهجي المباشر بين هذه الزيادة والتحسين الفعلي في المؤشرات الصحية لا يزال في طور التأسيس، ولم يبلغ مرحلة النضج المؤسسي الكامل. ومع ذلك تبرز محاولات جادة لتعزيز هذا التكامل، من بينها: التوجه الذي طوّره قطاع الصحة في منطقة حائل؛ وذلك من خلال مبادرة مشتركة ضمّت تجمع حائل الصحيّ، وأمانة منطقة حائل، وبرنامج جودة الحياة، وقد استهدفت هذه المبادرة دمج مدخلات تحسين نمط الحياة الصحية مع تطوير البنى التحتية الداعمة لممارسة الرياضة المجتمعية؛ مما أسهم في مضاعفة أعداد المنشآت الرياضية، ومسارات المشي، والهايكنج، والحدائق العامة عدة مرات بالتوازي مع استثمار انتقائي في رفع الوعي الصحي، كما شهدت المنطقة تنظيم مؤتمّر تعزيز نمط الحياة الصحي الذي يُعقد للعام السابع على التوالي، وبلغ عدد الحضور في نسخته الماضية نحو 4000 مشارك؛ وذلك في مؤشر على اتساع دائرة الاهتمام المجتمعي، وتركزت المبادرات الإستراتيجية التي أطلقها تجمع حائل الصحي على ترسيخ نمط حياة سكاني مستدير بالوعي الصحي، وتعزيز ممارسة الرياضة على مستوى الأسرة، والمدرسة، والحي.

وقد أسهم هذا التوجه التكاملي في تحقيق هدفين رئيسيين من أهداف التحول الصحي، ومستهدفات رؤية السعودية 2030م تمثلها في ارتفاع متوسط العمر المتوقع- حيث بلغ في منطقة حائل 83.5 عامًا- إضافة إلى تسجيل أفضل انخفاض في وفيات الأمراض المزمنة على المستوى الوطني؛ بما يعكس أثرًا صحيًا يتجاوز قياس المدخلات إلى نتائج تنموية ملموسة، وتوجد مؤشرات أولية واعدة، مثل: تباطؤ نمو السمنة في بعض الفئات العمرية، وتحسن مؤشرات اللياقة لدى طلاب المدارس، وارتفاع الوعي بالنشاط البدني كأداة وقائية، كما أن بيانات وزارة الصحة، وبرنامج التحول الصحي تشير إلى تحسن نسبي في التحكم بعوامل الخطورة، مثل: (الخمول البدني)، ولكن الدراسات الطولية LONGITUDINAL STUDIES التي تثبت علاقة سببية واضحة بين زيادة النشاط البدني المجتمعي وانخفاض الأمراض المزمنة على المدى المتوسط، والطويل لا تزال محدودة، وغالبًا مجزأة، وغير مدمجة في إطار وطني موحد

## 'متطلبات توطين دراسات النشاط البدني'

ويتطلب توطين هذا النوع من الدراسات ما يأتي:



بهذا النهج تصبح الرياضة رافعة إستراتيجية للتحول الصحي، لا مجرد مؤشر تحسيني لجودة الحياة، وهو ما ينسجم بعمق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030م.

### ماراثون الرياض، وتعزيز ثقافة الحياة النشطة في المجتمع:

شهدت الرياض مؤخرًا تجمعًا كبيرًا من مختلف الفئات العمرية، والجنسيات حول هدف مشترك يتمثل في التحدي، وممارسة الرياضة، ولم يقتصر الحضور على المشاركين فحسب؛ بل امتد؛ ليشمل فئات حرصت على التشجيع، والدعم؛ مما أسهم في صناعة أجواء حماسية تعكس تنامي الاهتمام المجتمعي بالرياضة، وقد أصبح الوعي بأهمية النشاط البدني اليوم ظاهرة عامة لا ترتبط بعمر، أو جنس محدد؛ حيث تتسع دائرة المهتمين بالرياضة؛ لتشمل مختلف شرائح المجتمع، ولم تُعد الرياضة تُمارس؛ بوصفها نشاطًا ترفيهيًا فقط؛ بل باتت أيضًا مسارًا احترافيًا، ومصدر دخل أساسيًا، أو إضافيًا في عدد متزايد من الألعاب، وفي ظل هذا التحول المتسارع يبرز تساؤل حول إمكانية تطوير برامج متخصصة لدعم الاحتراف الرياضي؛ بما في ذلك برامج ابتعاث لتأهيل الكفاءات الوطنية في رياضات نوعية لا تزال في طور النمو محليًا، مثل: رياضة الهوكي، وغيرها من الألعاب التي تتطلب خبرات تدريبية متقدمة، ويعكس المشهد الذي قدمه ماراثون الرياض، والحضور الواسع من الرجال، والنساء بمختلف أعمارهم قوة التطلع نحو نمط حياة نشيط، ويعزز الارتباط الوثيق بين الصحة والحركة، وجودة الحياة؛ بما يتسق مع التوجهات الوطنية التي تؤكد أن تعزيز النشاط البدني يمثل ركيزة أساسية لتحسين جودة الحياة في المجتمع.



ويلفت النظر في مارثون الرياض، وحجم المشاركة فيه مدى إقبال المجتمع على الرياضة، ونسبة النساء، والأطفال المشاركين، وبالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه حول أهمية الرياضة كقوة ناعمة في تعزيز مكانة المملكة دولياً، وفي التطور الاقتصادي، والحضري؛ فإنه على المستوى المحلي نجد أن الرياضة في المملكة بدأت تأخذ مساراً وطنياً يعزز الترابط المجتمعي، والمشاركة العامة التي تجمع نسبة كبيرة من أفراد المجتمع في موقع واحد، ونشاط رياضي مشترك يحقق أهداف جودة الحياة، والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن لمدن المملكة أن تكون بيئة مواتية، ومناسبة لهذا التوجه الكبير نحو تعزيز مكانة الرياضة، ودورها في جودة الحياة، وفي ترسيخ مكانتها دولياً، واستضافة المناسبات الرياضية الدولية، مثل: كأس العالم، وغيرها؟ وكيف يمكن العمل على تحقيق ذلك مع الحفاظ على جودة الحياة اليومية للمواطنين، وسكان المدن التي تشهد نمواً سكانيًا كبيراً، واستقطاباً اقتصادياً مركزياً كمدينة الرياض على سبيل المثال؟

• الرياضة في الطفولة، وترسيخ ثقافة النشاط البدني:

يتطلب الحديث عن تحقيق مستهدفات ممارسة الرياضة في مرحلة الطفولة تحديداً دقيقاً لمفهوم الرياضة في هذه المرحلة العمرية؛ إذ يختلف تعريف النشاط البدني لدى الأطفال عنه في مرحلة الرشد؛ فالرياضة في الطفولة لا تقتصر على التدريب المنظم، أو الانخراط في الألعاب التنافسية الرسمية؛ بل تشمل مختلف أشكال الحركة الطبيعية، مثل: اللعب في الحدائق، وممارسة الألعاب الحركية المتعارف عليها، والأنشطة التفاعلية التي تسهم في تعزيز الصحة الجسدية، والنفسية للطفل،

ومن جانب آخر يمكن أن يبدأ التدريب المنظم على الرياضات المعروفة في سن مبكرة لمن يظهر ميولاً، أو استعداداً لذلك شريطة أن يتم؛ وفق أسس تربوية، وصحية مناسبة للمرحلة العمرية، وفي المقابل ينبغي مراعاة الفروق الفردية؛ إذ قد يميل بعض الأطفال إلى تنمية مهارات أخرى كهوايات، أو اهتمامات مختلفة، وهو ما لا ينتقص من أهمية إشراكهم في قدر مناسب من النشاط البدني، ولو في حدوده الأساسية مع تعزيز وعيهم بأهميته.

كما أن ترسيخ ثقافة الحركة منذ الصغر يسهم في بناء عادات صحية مستقرة؛ إذ إن الممارسات المتكررة في الطفولة غالباً ما تتحول إلى سلوكيات راسخة في المراحل اللاحقة من العمر، وتزداد أهمية ذلك في مرحلة المراهقة التي قد تشهد ميلاً متزايداً إلى قلة الحركة، والانشغال بالأجهزة الذكية، ووسائل التواصل الاجتماعي؛ مما يستدعي تعزيز البرامج، والمبادرات التي تدعم النشاط البدني المنتظم، وتوازن أنماط الحياة في هذه المرحلة الحساسة، ويمثل الإعداد الثقافي الرياضي في سن مبكرة أحد المسارات الداعمة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030م، ولاسيما في محور "المجتمع الحيوي" الذي يركز على تعزيز جودة الحياة، وزيادة نسبة ممارسة النشاط البدني.



فتمتية الثقافة الرياضية لدى الأطفال لا تقتصر على تعلم المهارات الحركية؛ بل تمتد إلى بناء وعي معرفي، واتجاهات إيجابية نحو الرياضة؛ بوصفها قيمة مجتمعية، وأسلوب حياة، ويبدأ هذا الدور من الأسرة؛ بوصفها الحاضنة الأولى للتنشئة؛ وذلك من خلال توجيه الطفل للاطلاع على قصص النجاح في الرياضات التي يميل إليها، وتعريفه بالرموز الرياضية الوطنية، والعالمية، والبطولات الكبرى، وأماكن إقامتها، والتواريخ المرتبطة بها، ويسهم هذا الإثراء المعرفي في تكوين دافعية ذاتية، وتعزيز الانتماء الرياضي، وترسيخ الطموح نحو التميز، والمنافسة المشرفة، كما يمكن للمؤسسات التعليمية دعم هذا التوجه عبر تضمين مفاهيم الثقافة الرياضية ضمن المناهج، والأنشطة المدرسية، وتنظيم فعاليات تعريفية بالبطولات الوطنية، والدولية؛ بما يعزز التكامل بين الأسرة والمدرسة في إعداد جيل يمتلك وعياً رياضياً مبكراً يتناغم مع تطورات المملكة نحو الريادة الرياضية إقليمياً، وعالمياً.

#### **أهمية الرياضة لجودة حياة المراهقين في عصر الهواتف الذكية:**

شهدت فئة المراهقين خلال العقد الأخير تحولات جوهرية في أنماط الحياة؛ وذلك نتيجة الانتشار الواسع للهواتف الذكية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وما يرتبط بها من ظاهرة تُعرف بـ FOMO (الخوف من فوات الشيء)، والمتمثلة في القلق من تفويت معلومات، أو تفاعلات اجتماعية يتناولها الأقران، وقد ارتبطت هذه الظاهرة- في عدد من الدراسات الغربية- بارتفاع مستويات القلق، والاكتئاب، وتراجع تقدير الذات، خصوصاً لدى جيل Z إلى جانب تعرض بعض المراهقين للتمر الإلكتروني، والإقصاء الرقمي، وهي ممارسات قد يمتد أثرها إلى مراحل لاحقة من العمر، ويشير جوناثان هايدت (JONATHAN HAIDT) في كتابه THE ANXIOUS GENERATION إلى أن الفترة ما بين 2010م، و2015م شهدت تحولاً ملحوظاً في نمط الطفولة، والمراهقة؛ حيث تراجع اللعب الحركي المباشر لصالح الاستخدام المكثف للهواتف الذكية، ومواقع التواصل الاجتماعي، وألعاب الفيديو، ويرى أن هذا التحول يمثل عاملاً محورياً في تصاعد مؤشرات الاضطرابات النفسية بين المراهقين في الولايات المتحدة مع تسجيل ارتفاع في معدلات القلق، والاكتئاب، وإيذاء النفس، ومحاولات الانتحار، وكانت الفتيات- لاسيما في مرحلة ما قبل المراهقة- أكثر تأثراً؛ وذلك مقارنة بالذكور، كما لوحظ نمط مشابه في كندا، وبريطانيا، وبعض دول شمال أوروبا.



وبناءً على ذلك تبرز أهمية تعزيز ثقافة ممارسة الرياضة لدى المراهقين إلى جانب التوعية بالآثار الجسدية، والنفسية، والاجتماعية للاستخدام المفرط للأجهزة الذكية، ويُعدُّ دور الأسرة محوراً في هذا السياق من خلال تنظيم أوقات خالية من الهواتف أثناء التجمعات العائلية، ووضع جداول منتظمة للنشاط البدني المشترك، كما يمكن للمدرسة أن تسهم في ترسيخ هذا التوجه عبر توفير بيئة تعليمية منضبطة تقلل من استخدام الهواتف، وتدعم الأنشطة الرياضية، والمسابقات بين المدارس والجامعات، والأقسام المختلفة، بما يعزز الصحة المتكاملة، وجودة الحياة لدى النشء.

#### تحديات تفعيل الرياضة النسائية، ودورها في تعزيز جودة الحياة:

يُعدُّ محور الرياضة، وجودة الحياة لدى المرأة من الجوانب المهمة التي تستحق مزيداً من التناول، والتحليل؛ فعلى الرغم من الفرص، والتسهيلات التي أُتيحت للمرأة ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030م إلا أن الواقع التطبيقي لا يزال دون مستوى الطموح المأمول، ولا تزال البرامج، والحصص، والأنشطة الرياضية الموجهة للفتيات في المدارس، والجامعات تعاني من الضعف، وعدم المواكبة الكافية للاحتياجات الحديثة؛ سواءً من حيث التنوع، أو الاستمرارية، أو جودة التنفيذ، كما أن بعض المرافق الرياضية المتاحة، مثل: الملاعب الجامعية لا تزال غير مستثمرة بالشكل الأمثل في تقديم أنشطة رياضية، واجتماعية متعددة يمكن أن تسهم في رفع معدلات المشاركة النسائية في النشاط البدني، ويبرز في هذا السياق تساؤل جوهري حول آليات تفعيل الخطط التنموية الواردة في الرؤية؛ بما يضمن تنشيط الرياضة النسائية في المدارس، والجامعات، والمراكز الاجتماعية، وتحويلها من مبادرات شكلية إلى ممارسات مستدامة ذات أثر ملموس على صحة المرأة، وجودة حياتها.



### تعزيز رياضة ذوي الإعاقة: من محدودية الإمكانيات إلى شمولية التمكين المجتمعي:

تواجه فئة ذوي الإعاقة تحديات تتعلق بمحدودية الإمكانيات الرياضية المخصصة لهم، كما أن الخدمات المتاحة- في حال وجودها- قد لا تكون معروفة بالشكل الكافي لأسرهم؛ مما يحدُّ من الاستفادة منها، ويؤثر هذا الواقع في مستوى المشاركة الرياضية لهذه الفئة على الرغم مما تحقّقه الرياضة من فوائد متعددة الأبعاد؛ فمن الناحية البدنية تسهم ممارسة النشاط البدني في الحدّ من السمنة، والأمراض المرتبطة بها، ومن الناحية النفسية تعزز الثقة بالنفس، وتساعد على تجاوز التحديات المرتبطة بالصورة النمطية للإعاقة، كما تدعم الرياضة الاندماج الاجتماعي من خلال توسيع دائرة التفاعل مع الآخرين؛ فضلاً عن دورها في تنمية القدرات الإدراكية، واكتساب المعارف، والمهارات، وفي ضوء ذلك تبرز الحاجة إلى التوسع في إنشاء الأندية، والمراكز الرياضية المخصصة لذوي الإعاقة بدعم من الجهات المعنية، هذا إلى جانب استثمار الحدائق العامة في الأحياء؛ وذلك عبر توفير أجهزة، وألعاب ملائمة لهذه الفئة تستند إلى دراسات علمية تراعي اختلاف أنواع الإعاقة، واحتياجاتها، كما يُعدُّ تحفيز القطاع الخاص، ورجال الأعمال لتبني مبادرات نوعية موجهة لهذه الفئة خطوة مهمة لتعزيز الشراكة المجتمعية، وضمان شمولية الوصول إلى فرص ممارسة الرياضة؛ بما يحقق جودة حياة أفضل للجميع.

### استثمار المرافق العامة، والمباني المغلقة لتعزيز ممارسة الرياضة:

تُعدُّ الاستفادة من المساحات غير المستغلة في المباني التي يرتادها الأفراد يومياً أحد المقترحات الجديرة بالدراسة؛ لاسيما في المنشآت الصحية التي تتوافر فيها ظروف مناسبة لممارسة النشاط البدني، مثل: المراكز الصحية، والمستشفيات، ويمكن توظيف هذه المساحات بشكل منظم لممارسة التمارين البدنية على أن تُدار، وتُشغَّل من قبل مختصين في العلاج الطبيعي؛ بما يضمن السلامة، ويحقق الفائدة الصحية المرجوة، وتوجد نماذج محلية ناجحة في هذا المجال؛ حيث يتكامل تقديم خدمات العلاج الطبيعي مع مرافق رياضية مهيأة بصورة مهنية، كما أن تعزيز ممارسة النشاط البدني ينبغي أن يكون جزءاً أصيلاً من التخطيط العمراني؛ إذ تفتقر العديد من الشوارع- على الرغم من كونها مناطق حيوية ذات كثافة تجارية- إلى عناصر أساسية تشجع المشي، والحركة، مثل: مسارات واضحة للمشاة، وإشارات مرورية مخصصة لهم، وضبط مناسب للسرعات؛ بما يراعي السلامة، ويحفز التنقل النشط.



ولا تقل تمارين المقاومة أهمية عن المشي؛ وذلك في دعم الصحة العامة إلا أن ممارستها تتطلب توعية صحية بأساليبها الآمنة، وتصحيح المفاهيم المرتبطة بها، خاصة ما يتعلق بعدم اشتراط توفر أجهزة متخصصة، أو صالات رياضية مع التركيز على نماذج تطبيقية ميسرة يمكن ممارستها في الحياة اليومية دون تعريض الأفراد لخطر الإصابة، وفي سياق متصل تبرز أهمية تهيئة بيئات العمل؛ لتكون داعمة للنشاط البدني اليومي؛ وذلك من خلال توفير مساحات، أو أدوات ميسرة للحركة، وإدماج ذلك ضمن برامج الصحة المهنية مع الالتزام بمعايير النظافة، والصيانة الدورية؛ بما يعزز الاستدامة، والسلامة.

ولا يمكن فصل هذه الجهود عن متطلبات الصحة، والسلامة المهنية؛ إذ إن وجود مخاطر جسدية في بيئة العمل، مثل: الكراسي غير الملائمة، وشاشات الحاسب غير القابلة للضبط، ووضعية العمل الثابتة لفترات طويلة، ويُعدُّ من العوامل المعروفة المسببة لآلام الظهر، والعنق، واضطرابات الجهاز العضلي الهيكلي، وتؤكد التجارب أن الوقاية من هذه المشكلات يمكن تحقيقها من خلال تدخلات يسيرة، ومنخفضة التكلفة؛ وذلك مقارنةً بالأعباء الصحية، والاقتصادية المترتبة على علاج آثارها في مراحل لاحقة، وفي ظل المناخ الحار، والجاف في المملكة العربية السعودية؛ حيث ترتفع درجات الحرارة إلى أكثر من 45 درجة مئوية في الصيف، وأغلب الشهور كذلك، ويصبح التركيز على الرياضة الداخلية في المباني المغلقة، والمكيفة ضروريًا لجعل النشاط البدني متناهيًا، وممتعًا للجميع، والهدف هو تحقيق الاستفادة القصوى دون تكاليف إضافية، أو عبء إداري مع ضمان الانسيابية من خلال الشراكات بين القطاعات الحكومية والخاصة؛ بناءً على تجارب محلية، ودولية مشابهة في المناطق الحارة، وثمة بعض الأفكار، والمقترحات العملية التي تكون كالآتي:

#### 1 - تحويل المولات التجارية، والمراكز التسويقية إلى مسارات رياضية مجانية:

- الفكرة: استخدام الممرات الواسعة، والمكيفة في المولات الكبرى، مثل: (الرياض جاليري، أو مولات جدة) كمسارات للمشبي السريع، أو الجري الخفيف، خاصة في أوقات الصباح الباكر، أو بعد الإغلاق، ويمكن تخصيص ساعات معينة يوميًا، مثل: (6-8 صباحًا) للرياضيين دون تدخل مع التسوق.
- الاستفادة: هذه المباني موجودة بالفعل، ومكيفة؛ مما يوفر بيئة آمنة، ومريحة، ويمكن تشجيع المشاركة عبر تطبيقات جوال تتبع الخطوات، وتقديم جوائز افتراضية.
- الانسيابية، والمجانبة: الشراكة مع إدارات المولات لفتح الأبواب مجانًا مع دعم من وزارة الرياضة لتنظيم الفعاليات، وهذا يقلل من التكاليف؛ حيث يستفيد المول من زيادة الزوار لاحقًا.
- دعم تجارب مشابهة في دول الخليج، مثل: قطر؛ حيث تم تكييف ممرات خارجية لكن يمكن تطبيقها داخليًا.



## 2 - استغلال المدارس، والجامعات بعد الدوام الرسمي:

- الفكرة: فتح الصالات الرياضية، والقاعات المكيفة في المدارس، والجامعات، مثل: جامعة الملك سعود، أو مدارس الرياض للجمهور مجاناً في المساء، أو عطلات نهاية الأسبوع، ويمكن تنظيم فصول رياضية جماعية، مثل: اليوغا، واللياقة البدنية، أو كرة السلة الداخلية.
- الاستفادة: هذه المباني غير مستغلة خارج أوقات الدراسة، وتوفر مساحات واسعة مكيفة، ويساعد ذلك في مكافحة السمنة، وتعزيز الصحة العامة، خاصة للنساء، والأطفال.
- الانسيابية، والمجانبة: تنسيق مع وزارة التعليم لجدولة الحجوزات؛ وذلك عبر تطبيق إلكتروني ميسر دون رسوم مع توفير مدربين متطوعين من الطلاب، أو المجتمع.
- دعم يتوافق مع مبادرات الاستدامة في المملكة؛ حيث يقلل من الحاجة لبناء مرافق جديدة.

## 3- بناء أو توسيع القباب الهوائية والصالات الرياضية العامة:

- الفكرة: إنشاء قباب هوائية كبيرة مكيفة للرياضات الجماعية، مثل: كرة القدم، أو التنس كما في المشروع الأكبر في الشرق الأوسط الذي اكتمل في السعودية، ويمكن تخصيصها للأحياء السكنية؛ لتكون متاحة مجاناً.
- الاستفادة: توفر بيئة داخلية واسعة، ومريحة مثالية للمناخ الحار، وتشجع على الرياضة الجماعية للشباب.
- الانسيابية، والمجانبة: تمويل من خلال الشراكات الخاصة، مثل: (شركات الطاقة) مقابل الإعلانات مع إدارة حكومية؛ وذلك لضمان الوصول المجاني، واستخدام تقنيات التكييف الفعالة لتقليل التكاليف التشغيلية.
- دعم مشاريع مشابهة ناجحة في المنطقة، مثل: قبة كرة القدم الكبيرة.

## 4 - دمج الرياضة في المباني الحكومية، والمساجد:

- الفكرة: تخصيص مساحات في المباني الحكومية المكيفة، مثل: (المراكز الإدارية)، أو المساجد الكبيرة لجلسات رياضية خفيفة، مثل: التمارين الإيقاعية، أو المشي على السجاد، ويمكن ربطها ببرامج صحية بعد الصلوات.
- الاستفادة: يجعل الرياضة جزءاً من الروتين اليومي، خاصة لكبار السن، والعائلات، ويستغل المساحات الموجودة دون بناء جديد.
- الانسيابية، والمجانبة: تعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية، أو الإدارات الحكومية لجدولة الفعاليات مع تدريب إمام المسجد، أو موظفين على قيادة الجلسات الميسرة.
- دعم يعتمد على التقاليد المحلية في التعامل مع الحر، مثل: استخدام المباني ذات الجدران السميكة للبرودة الطبيعية مع إضافة التكييف.



## 5- برامج رقمية، وشراكات مع الشركات الخاصة:

- الفكرة: إطلاق تطبيقات جوال تربط المستخدمين بأماكن رياضية مكيفة مجانية مع تحديات يومية، مثل: "مشي 10,000 خطوة داخلياً"، والشراكة مع شركات، مثل: صالات اللياقة الخاصة لفتح أبوابها مجاناً في أوقات منخفضة الإقبال.
- الاستفادة: يجعل الرياضة سهلة الوصول، وممتعة مع التركيز على الرياضات الداخلية، مثل: اليوغا، أو الدراجات الثابتة.
- الانسيابية، والمجانية: دعم من مبادرات رؤية 2030م للصحة العامة مع حوافز للشركات، مثل: الإعفاءات الضريبية مقابل الوصول المجاني.

## دعم مقارنات بين الصالات المكيفة والخارجية تظهر تفوق الداخلية في الصيف السعودي.

ويمكن وضع آليات عامة للتنفيذ على النحو الآتي:

- 1 - التكامل مع رؤية 2030م: ربط هذه المقترحات ببرامج الرياضة، والصحة في الرؤية، مثل: مبادرة "السعودية الخضراء" التي تركز على تبريد المدن، ويمكن تخصيص ميزانية لترقية التكييف في المباني العامة.
  - 2 - التركيز على الفئات: جعل البرامج شاملة للنساء، والأطفال، وكبار السن مع ضمان الخصوصية في بعض المساحات.
  - 3 - قياس النجاح: استخدام استطلاعات لقياس المشاركة، وزيادة الوعي الصحي مع تعديل المقترحات بناءً على الردود.
- هذه الأفكار تعتمد على استغلال الموارد الموجودة لتحقيق أهداف صحية مستدامة؛ مما يجعل الرياضة جزءاً طبيعياً من الحياة اليومية دون عبء مالي، أو إداري كبير.

## تطوير المنظومة التنظيمية للقطاع الرياضي، وتعزيز الحوكمة المؤسسية:

يشهد القطاع الرياضي في المملكة تطوراً تنظيمياً ملحوظاً تمثل في





ويستهدف النظام تحديد الأدوار، والمسؤوليات بين الكيانات والأفراد، وتعزيز الحوكمة، والشفافية داخل المؤسسات الرياضية، وتطوير البيئة التنظيمية؛ بما يسهم في الارتقاء بالإدارة الرياضية، وتحسين جودة العمل المؤسسي، كما يتضمن النظام آليات لتحفيز الاستثمار الرياضي عبر تهئية بيئة نظامية جاذبة، هذا إلى جانب دعم تنمية الرياضة المجتمعية، والتنافسية، وتنظيم المرافق، والأنشطة الرياضية؛ وفق معايير واضحة.

ومع النص على بدء تطبيق النظام بعد (180) يومًا من تاريخ صدوره تبرز أهمية استثمار هذه الفترة في مراجعة المنظومة التنظيمية القائمة، خاصة في ظل تعدد اللوائح، والأنظمة؛ بما يحقق درجة أعلى من الاتساق، والتكامل؛ إذ إن كثرة اللوائح قد تؤدي أحياناً إلى التداخل، أو التعقيد الإجرائي؛ مما قد ينعكس على سرعة التفعيل، وكفاءة الحوكمة؛ ومن ثم تتزايد الحاجة لدراسة إمكانية تقليل عدد اللوائح، أو دمجها ضمن أطر تنظيمية أكثر شمولاً، وتركيزاً؛ بما يعزز وضوح المرجعيات، ويسهم في تسهيل التطبيق، ويرفع مستوى الامتثال، ويدعم تحقيق مستهدفات النظام في تطوير القطاع الرياضي، وتعظيم أثره التنموي، والاقتصادي.

### **معايير نجاح الاتحادات الرياضية بين صناعة الأبطال وتعزيز الحضور المؤسسي:**

يمكن قياس نجاح أي اتحاد رياضي من خلال مجموعة من المعايير المتكاملة التي تتجاوز النتائج الآنية؛ لتشمل الأثر الفني، والمؤسسي، والدولي، ويمكن حصر أبرز هذه المعايير في ثلاثة عوامل رئيسية:

#### **1 - صناعة الأبطال، وتحقيق الإنجاز التنافسي:**

يُعدُّ تخريج رياضيين قادرين على المنافسة، وحصد الميداليات في البطولات الإقليمية، والدولية المؤشر الأهم لنجاح الاتحاد؛ إذ يمثل الإنجاز الرياضي الغاية الأساسية لوجوده؛ فالقدرة على صناعة أبطال يتقلدون المراكز الأولى تعكس كفاءة التخطيط الفني، وجودة برامج الإعداد، وفعالية منظومة اكتشاف المواهب ورعايتها.

#### **2 - بناء القيادات، والكوادر المتخصصة:**

يُقاس نجاح الاتحاد كذلك بمدى قدرته على إعداد كوادر وطنية مؤهلة لشغل مناصب في اللجان التحكيمية، والفنية، والقانونية، والإعلامية، وغيرها على المستويين: القاري، والدولي. ويكتسب هذا الجانب أهمية إضافية في الحالات التي قد يواجه فيها الاتحاد تحديات تنافسية ميدانية؛ إذ يمكنه تعزيز حضوره، وتأثيره؛ وذلك من خلال صناعة قيادات فاعلة تسهم في صياغة القرار الرياضي، وتدعم مكانته عبر إدارة علاقاته الدولية بكفاءة.



### 3 - تنظيم، واستضافة الفعاليات الرياضية:

يمثل تنظيم البطولات، والأحداث الرياضية مؤشراً مهماً على القدرات التنظيمية، والحوكمة المؤسسية للاتحاد، كما يسهم في دعم حضور القيادات الرياضية، وإبراز الأبطال، وتعزيز الثقة الدولية في كفاءته، وتوفر هذه الفعاليات منصة لتوسيع شبكة العلاقات، وتعزيز السمعة، وترسيخ مكانة اللعبة محلياً، ودولياً، وعلى الرغم من تكامل هذه العوامل يبقى الإنجاز الرياضي، وصناعة البطل هو العنصر الأبرز؛ بوصفه الهدف النهائي الذي بُنى حوله بقية الجهود؛ فيما تمثل العناصر الأخرى أدوات داعمة لتعزيز الاستدامة، والتأثير طويل المدى.

#### تعزيز الجاهزية القيادية للكوادر الرياضية السعودية لتمثيل دولي مؤثر:

يمثل الحضور السعودي في المناصب القيادية بالمنظمات الرياضية الدولية مشروعاً إستراتيجياً لصناعة قيادات وطنية فاعلة تستمد أهميتها من مكانة المملكة الإقليمية، والدولية، وكذلك ثقلها السياسي، والاقتصادي. ويتطلب هذا التوجه استشعاراً عميقاً بحجم المسؤولية، وترجمة عملية لما تحظى به الرياضة من دعم، ورعاية، واهتمام على أعلى المستويات؛ بما يعكس صورة المملكة، ويعزز تأثيرها في دوائر صنع القرار الرياضي العالمي.

ويستند إعداد هذه القيادات إلى منظومة مؤسسية متكاملة تتقدمها الاتحادات الرياضية الوطنية، واللجنة الأولمبية، والبارالمبية السعودية؛ وذلك عبر برامج تأهيل، وتطوير تستهدف بناء الكفاءات القادرة على خوض الاستحقاقات الدولية بكفاءة، واقتدار، وتخضع المناصب الرياضية الدولية لجملة من الاعتبارات المتشابهة تتداخل فيها الأبعاد الفنية، والإدارية مع الاعتبارات الدبلوماسية، والسياسية؛ لاسيما في انتخابات الاتحادات القارية، والدولية، أو في تشكيل اللجان المتخصصة داخلها؛ ومن ثم؛ فإدارة التحرك الانتخابي، وبناء التحالفات الدولية، وحشد الدعم يتطلب تنسيقاً عالياً قد يمتد إلى أدوار دبلوماسية رسمية عبر القنوات المعتمدة، كما تؤكد التجارب العملية أن استضافة الاجتماعات، والعموميات الدولية تمثل إحدى أدوات التأثير الفاعلة في المجتمع الرياضي العالمي؛ إذ تسهم في تعزيز الثقة التنظيمية، وبناء العلاقات، وفتح مسارات تعاون إقليمي، ودولي، ويُعدّ السعي إلى تأسيس كيانات إقليمية جديدة، واستقطاب مقارها إلى المملكة نموذجاً لتعزيز الحضور المؤسسي السعودي، وتوسيع نطاق تأثيره في البنية الرياضية الدولية.

وعليه؛ فإن المطلوب اليوم يتمثل في الاستثمار المنهجي في إعداد القيادات الرياضية؛ وذلك عبر برامج نوعية في الحوكمة، والإدارة الرياضية الدولية، والدبلوماسية الرياضية، وبناء الشبكات العالمية؛ بما يضمن استدامة الحضور السعودي في مواقع صنع القرار، وترسيخ دوره كشريك فاعل، ومؤثر في المنظومة الرياضية الدولية



## يمكن تطوير ما هو قائم حالياً في إعداد القادة الرياضيين عبر تبني مسار تكاملي

يجمع بين الجاهزية الشخصية والتأهيل الأكاديمي المتخصص، والخبرة المؤسسية، والتخطيط الاستراتيجي الواضح؛ وذلك من خلال ما يأتي:



### أولاً - 01

تمثل الجاهزية الشخصية نقطة الانطلاق؛ وذلك من خلال توافر الرغبة الحقيقية في العمل الدولي، والاستعداد لتحمل المسؤولية، وبناء خبرة عملية، وميدانية متراكمة في الإدارة، والتنظيم، وصنع القرار الرياضي؛ فالمناصب الدولية تتطلب شخصية قيادية تمتلك مهارات التواصل، والقدرة على التفاوض، وفهماً عميقاً للبيئة الرياضية العالمية.



### ثانياً - 02

تعد الاستفادة من البرامج النوعية التي تقدمها اللجنة الأولمبية الدولية، والتي تعادل- في مستواها- برامج الماجستير التنفيذي في الإدارة الرياضية مسارا مهماً لتعزيز الكفاءة المهنية؛ إذ تسهم هذه البرامج في بناء فهم متقدم للحوكمة، والإدارة الإستراتيجية، والأنظمة الدولية، وآليات اتخاذ القرار داخل المنظمات الرياضية.



### ثالثاً - 03

تؤدي الاتحادات الوطنية دوراً محورياً في صقل القيادات عبر تكثيف المشاركات الخارجية، وإشراك الكفاءات الوطنية في اللجان القارية، والدولية، وتمكينهم من الإسهام في صياغة السياسات، وإدارة العلاقات المؤسسية مع الاتحادات الإقليمية، والدولية؛ بما يعزز الحضور السعودي في دوائر التأثير.



### رابعاً - 04

يتطلب الوصول إلى المناصب الدولية تحديد هدف واضح، والعمل وفق خطة مرحلية لتحقيقه؛ حيث تبدأ ببناء السيرة المهنية المناسبة، وتمر بتوسيع شبكة العلاقات الدولية، وتنتهي بخوض الاستحقاقات بثقة، واستعداد كامل؛ فكلما ارتفع مستوى الإعداد، والتخطيط زادت فرص النجاح، وتحقيق التأثير المنشود.

### منطلق التكامل والنجاح



جاهزية شخصية  
وقيادية



تأهيل أكاديمي  
متخصص



خبرة مؤسسية  
وتأثير دولي



تخطيط إستراتيجي  
واضح



وبذلك يصبح إعداد القيادات الرياضية عملية إستراتيجية مستدامة تستهدف تمكين ممثلين وطنيين قادرين على التأثير في القرار الرياضي الدولي؛ بما يعكس مكانة المملكة، وطموحاتها العالمية.

### كأس العالم 2034م: إدارة التحديات، والفرص الإستراتيجية:

تُعَدُّ استضافة بطولة كأس العالم 2034م مشروعًا وطنيًا ضخماً يرافقه عدد من التحديات المتوقعة إلا أنها تظل تحديات قابلة للإدارة، ويمكن تحويلها إلى فرص نوعية إذا جرى التعامل معها مبكرًا؛ وفق منهجية استباقية، وتخطيط مؤسسي متكامل، وإِراعَى في ذلك ما يأتي:

#### 1 - التحديات التنظيمية، واللوجستية:

يتطلب تنظيم البطولة تنسيقًا عالي المستوى بين عدد كبير من الجهات المعنية؛ حيث تشمل قطاعات النقل، والأمن، والصحة، والإسكان، والتقنية، والبلديات، هذا إضافة إلى إدارة تدفقات بشرية كثيفة خلال فترة زمنية محدودة، ويُقترح- في هذا السياق-إنشاء غرفة عمليات مركزية موحدة (COMMAND & CONTROL CENTER) تبدأ أعمالها قبل البطولة بسنوات إلى جانب توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات في إدارة الحشود، والنقل، والتذاكر، وتنظيم بطولات دولية تجريبية سنوية ذات نطاق تنظيمي مشابه؛ وذلك لاختبار الجاهزية الواقعية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

#### 2 - البنية التحتية، والاستدامة بعد البطولة:

يُثار- على المستوى الدولي- تساؤل متكرر حول مصير المنشآت الرياضية بعد انتهاء البطولة، واحتمال تحولها إلى مرافق مرتفعة التكلفة التشغيلية، وضعيفة الاستخدام، ولمعالجة ذلك يمكن اعتماد مفهوم الاستخدام المتعدد منذ مرحلة التصميم؛ بحيث تُستخدم الملاعب أغراضًا رياضية، وترفيهية، وتجارية، ومؤتمراتية، وربط بعضها بالجامعات، والأكاديميات مع الالتزام بمعايير الاستدامة البيئية، والطاقة المتجددة لخفض التكاليف التشغيلية طويلة المدى.

#### 3 - الطقس، وتوقيت إقامة البطولة:

تُعَدُّ الظروف المناخية، ودرجات الحرارة أحد الموضوعات المطروحة إعلاميًا؛ وذلك فيما يتعلق بسلامة اللاعبين، والجماهير، ويمكن التعامل مع هذا التحدي من خلال التنسيق المبكر مع الاتحاد الدولي لاختيار توقيت ملائم، والاستثمار في تقنيات التبريد الذكي داخل الملاعب، ومناطق المشجعين، وتحويل التحدي المناخي إلى نموذج عالمي للابتكار في إدارة الفعاليات الرياضية في البيئات الحارة.



#### 4- الصورة الذهنية، والتواصل الإعلامي الدولي:

تتناول بعض وسائل الإعلام الخارجية قضايا متعلقة بحقوق الإنسان، أو الحريات الاجتماعية بصورة قد تؤثر على الرأي العام الدولي، وتستدعي هذه المعطيات بناء إستراتيجية اتصال دولية استباقية تركز على الشفافية، وتقديم المعلومات بالأرقام، والوقائع، وفتح قنوات مهنية مع الصحافة الدولية، والرياضيين المؤثرين مع إبراز قصص النجاح في مجالات تمكين المرأة، ودعم رياضة ذوي الإعاقة، والعمل التطوعي، والأثر المجتمعي للرياضة.

#### 5- تنمية الكوادر البشرية الوطنية:

تستلزم البطولة إعداد أعداد كبيرة من الكفاءات المؤهلة في إدارة الفعاليات، والتسويق الرياضي، والعمل التطوعي، والأمن الرياضي، ويمكن الاستجابة لذلك عبر إنشاء أكاديمية وطنية متخصصة في إدارة الأحداث الرياضية الكبرى بالشراكة مع مؤسسات تعليمية عالمية، وإطلاق برامج تدريب، وابتعاث عملي في بطولات دولية تسبق عام 2034م؛ بما يحول البطولة إلى مشروع إستراتيجي لبناء رأس مال بشري مستدام.

#### 6- إدارة التكلفة، وتعظيم العائد الاقتصادي:

ترتبط استضافة البطولة بتكاليف مرتفعة، واحتمال تضخم النفقات مقارنة بالعوائد قصيرة المدى، ولضمان كفاءة الإنفاق يمكن تبني نموذج استثماري تشاركي مع القطاع الخاص، وصناديق الاستثمار، وربط البطولة بمسارات السياحة، والترفيه، والاقتصاد الإبداعي، هذا إضافة إلى تطوير منهجيات لقياس العائد الاقتصادي، والاجتماعي على المدى المتوسط، والبعيد، وليس خلال فترة الحدث فقط، وبذلك يمكن النظر إلى التحديات المرتبطة باستضافة كأس العالم 2034م؛ بوصفها فرصًا إستراتيجية لتعزيز الحوكمة، وبناء القدرات، وترسيخ مكانة المملكة كمركز عالمي لإدارة الفعاليات الرياضية الكبرى.

#### الرياضة في المملكة، ومرتكزات العمل المستقبلية:

تُظهر المؤشرات المتاحة نجاح السياسات العامة في رفع نسب ممارسة النشاط البدني، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية، وتحويل الرياضة إلى ممارسة يومية راسخة مع تحقيق نمو ملحوظ في مشاركة الأطفال، والياfecين، والنساء، وذوي الإعاقة، كما يعكس التكامل المؤسسي بين وزارة الرياضة والجهات ذات العلاقة مستوى متقدمًا من نضج الحوكمة الرياضية، والانتقال للتدريج من التركيز على رياضة النخبة إلى تبني مقاربة شمولية تستهدف المجتمع بأكمله، وعلى الصعيد الدولي نجحت المملكة في توظيف الرياضة؛ بوصفها إحدى أدوات القوة الناعمة؛ وذلك من خلال استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى، وتوسيع الاستثمارات الرياضية عالميًا، وتعزيز تمكين المرأة، والتوسع في مجال الرياضات الرقمية، الأمر الذي أسهم في تعزيز الصورة الدولية للمملكة، وترسيخ حضورها لابعًا فاعلًا في المشهد الرياضي العالمي



وفي المقابل تفرض استضافة كأس العالم 2034م جملة من التحديات الواقعية التي تتطلب إدارة احترافية للمخاطر، لا تقتصر على الجوانب المرتبطة بالبنية التحتية؛ بل تمتد إلى قضايا الاستدامة، وحقوق الإنسان، والتواصل الإعلامي الدولي؛ بما يضمن تحويل هذه التحديات إلى فرص تعزز الثقة العالمية في قدرة المملكة على تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى، ويتضح ذلك مما يأتي:

#### **أولاً - على مستوى جودة الحياة، والمجتمع:**

- 1 - تعزيز مفهوم الرياضة اليومية؛ وذلك عبر ربطها بالتخطيط العمراني، والمدن الصحية، والمساحات العامة؛ بما يتجاوز إطار الفعاليات الموسمية.
- 2 - التوسع في برامج الرياضة الوقائية الموجهة لكبار السن، والمصابين بالأمراض المزمنة، وربطها بالخدمات الصحية الأولية.
- 3 - تطوير آليات قياس الأثر الاجتماعي للرياضة؛ وذلك من خلال مؤشرات نوعية، مثل: الرضا، وجودة الصحة النفسية، ومستوى الترابط الاجتماعي، هذا إلى جانب المؤشرات الكمية التقليدية.

#### **ثانياً - على المستوى الاقتصادي، والاستثماري:**

- 1 - تحفيز مشاركة القطاع الخاص، والمنشآت الصغيرة، والمتوسطة في برامج الرياضة المجتمعية، خاصة في الأحياء، والمدن المتوسطة.
- 2 - تطوير نماذج مستدامة للسياحة الرياضية المرتبطة بالفعاليات الكبرى؛ بما يضمن تحقيق عوائد اقتصادية طويلة الأجل بعد انتهاء الحدث.
- 3 - دعم الابتكار في التقنيات الرياضية (SPORTTECH)، وربطه بالمؤسسات الأكاديمية، وحاضنات الأعمال.

#### **ثالثاً - في سياق كأس العالم 2034م:**

- 1 - بناء خطاب إعلامي دولي استباقي يعكس جاهزية المملكة، ويتعامل مع الانتقادات بمهنية، وشفافية.
- 2 - ضمان قابلية إعادة استخدام المنشآت الرياضية بعد البطولة لأغراض مجتمعية؛ بما يحدُّ من هدر الموارد.
- 3 - الاستثمار في تنمية الكوادر الوطنية المتخصصة في إدارة الفعاليات الرياضية الكبرى، وتنظيمها.

#### **رابعاً - في الرياضة الرقمية، وحقوق الإنسان:**

- 1 - دمج الرياضات الإلكترونية ضمن المنظومة التعليمية، والمهارية؛ بوصفها مساراً اقتصادياً، وثقافياً واعدًا.
- 2 - تعزيز حوكمة حقوق الإنسان في القطاع الرياضي؛ وذلك من خلال سياسات واضحة لمكافحة التمييز، وحماية الأطفال، وضمان النزاهة الرياضية.
- 3 - إبراز التجربة السعودية في تمكين المرأة، وذوي الإعاقة رياضياً كنموذج إقليمي، ودولي يعكس شمولية التنمية الرياضية.



## حوكمة السياحة الرياضية، والصحية في المملكة

تُظهر التجارب العملية المرتبطة بتنظيم مندييات، وملتقيات متخصصة في السياحة الرياضية، والسياحة الصحية، والهادفة إلى إثراء هذا النمط السياحي الواعد؛ وذلك من خلال:



### تحديات تنظيمية رئيسية



ومن هذا المنطلق تتأكد الحاجة إلى تعزيز الحوكمة، والتكامل المؤسسي بين الجهات ذات العلاقة، ووضع آلية واضحة، وفعّالة تمكّن من تفعيل هذا القطاع، وتحويله من إطار فكري، أو نظيري إلى برامج، ومبادرات تنفيذية ذات أثر ملموس، وفي ظل التحول الذي جعل من الرياضة أداة تنموية شاملة، وواجهة مستقبلية لتعزيز جودة الحياة، ومع استضافة المملكة لبطولات، وفعاليات عالمية، وتماشياً مع مستهدفات رؤية المملكة 2030م في تعزيز التكامل بين القطاعات تبرز أهمية التوصية بتبني إطار وطني تكاملي يضم وزارات: الرياضة، والسياحة، والصحة، والجهات ذات العلاقة؛ بهدف توحيد الجهود، وتحديد الأدوار بوضوح، وتسريع إجراءات اتخاذ القرار؛ بما يضمن تفعيل ملف السياحة الرياضية، والسياحة الصحية، وتحويله إلى مسار تنموي مؤثر يسهم في رفع جودة الحياة، وتعزيز الحضور الوطني للمملكة، وتحقيق عوائد اقتصادية، واجتماعية مستدامة.



### الخطوات الإستراتيجية لتعزيز سياحة الفعاليات الرياضية، وتوسيع أثرها التنموي:

تؤدي السياحة الرياضية دورًا محوريًا في تنشيط المناطق التي تحتاج إلى إعادة إحياء معماري، أو اقتصادي؛ إذ تمثل استضافة الأحداث الرياضية الكبرى فرصة إستراتيجية لإعادة توظيف المساحات، وتحفيز الاستثمار طويل الأمد، وتبرز التجربة الدولية في تطوير المدن الأولمبية؛ بوصفها نموذجًا عمليًا لتحويل مواقع الفعاليات إلى مراكز حضرية متكاملة، ويُعدُّ مشروع سيدني أوليمبيك بارك في أستراليا مثالًا بارزًا على ذلك؛ فبعد استضافة دورة الألعاب الأولمبية عام 2000م لم يقتصر الموقع على كونه منشأة رياضية؛ بل خضع لرؤية تخطيطية طويلة المدى أعدها اتحاد سيدني أوليمبيك بارك بالتعاون مع حكومة ولاية نيو ساوث ويلز؛ بهدف تحويله إلى مركز حضري نابض بالحياة يجمع بين السكن والتجارة، والترفيه، وشملت عملية التطوير تحسينات جوهريّة في البنية التحتية، ولاسيما في محيط محطة مترو سيدني أوليمبيك بارك مع إنشاء ميدان مشاة يربطها بالشوارع، والمرافق المحيطة، وتضمنت الخطة إضافة ما يقارب 13 ألف وحدة سكنية على مدى 25 عامًا؛ وذلك لتلبية الطلب المتزايد على السكن إلى جانب إنشاء مساحات تجارية، ومكتبية تتجاوز مليون متر مربع لدعم الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص العمل، كما شهدت المنطقة استثمارات مبكرة، خاصة في منطقة وينثورث بوينت؛ حيث أنشئ مجتمع متكامل يضم مرافق تعليمية، وصحية، ومكتبات، وفضاءات ثقافية، وملاعب، ومساحات ترفيهية، وحدائق عامة، وخدمات نقل؛ مما عزز جاذبية المنطقة للسكان، والمستثمرين على حد سواء، وخلال العقدين الماضيين استقطبت المنطقة استثمارات دولية متعددة، من بينها: شركات آسيوية كبرى.

وتبرز هذه التجربة كيف يمكن ترجمة الإرث الأولمبي إلى تنمية حضرية متوازنة، ومستدامة؛ بحيث يتحول الحدث الرياضي من مناسبة مؤقتة إلى مشروع طويل الأمد يخدم المجتمع اقتصاديًا، واجتماعيًا، ويُعد التخطيط للإرث أحد أهم عناصر نجاح تنظيم الفعاليات الكبرى؛ بل من أبرز مكتسباتها الإستراتيجية؛ وذلك لما يحققه من قيمة مضافة تتجاوز زمن الحدث إلى عقود لاحقة، ويتطلب تعزيز سياحة الفعاليات الرياضية، وتعظيم أثرها الاقتصادي تبني رؤية إستراتيجية واضحة، ومتكاملة تتسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030م، وترتبط بين قطاعات الرياضة والسياحة، والاقتصاد ضمن إطار مؤسسي واحد قائم على التكامل، والتنسيق الفعّال.

ويقوم هذا التوجه على بناء شراكات، واستثمارات إستراتيجية تستند إلى دراسات معمقة، وبيانات دقيقة تأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات، والتجارب الدولية في الدول المتقدمة في مجال سياحة الفعاليات؛ سواء على المستوى الإجرائي، أو التنفيذي، كما يستلزم الأمر تطوير نماذج تشغيلية تضمن الاستدامة، وتعظيم العوائد الاقتصادية من خلال التخطيط المسبق للفعاليات، وإدارة سلاسل القيمة المرتبطة بها، وقياس الأثر الاقتصادي، والاجتماعي المصاحب لها.



وفي الوقت ذاته تبرز أهمية التركيز على الهوية الوطنية، وإبراز البصمة السعودية في تصميم الفعاليات الرياضية، وتنظيمها؛ بما يحقق التوازن بين الاستفادة من الخبرات العالمية والحفاظ على الخصوصية الثقافية، ويسهم هذا التوجه في تحويل الفعاليات الرياضية من مجرد أحداث زمنية محدودة إلى تجارب سياحية متكاملة تمتد آثارها إلى قطاعات الإيواء، والنقل، والترفيه، والخدمات؛ بما يعزز دور السياحة الرياضية كأحد الروافد الفاعلة للنمو الاقتصادي المستدام، وعلى نحو محدد تتضمن أبرز الخطوات الإستراتيجية لتعزيز سياحة الفعاليات الرياضية، وتوسيع أثرها التعموي ما يأتي:

#### أولاً - تطوير البنية التحتية المتخصصة:

يمثل الاستثمار في بنية تحتية رياضية متقدمة ركيزة أساسية لتعزيز القدرة التنافسية؛ وذلك من خلال الآتي:

- إنشاء مدن رياضية متكاملة ذات تصاميم مبتكرة في المناطق الساحلية، والصحراوية، والجبلية؛ بما يعكس التنوع الجغرافي للمملكة.
- تطوير مرافق رياضية متعددة الاستخدامات قادرة على استضافة فعاليات متنوعة على مدار العام؛ بما يرفع معدلات التشغيل، ويعزز الاستدامة المالية.
- تأسيس أكاديميات، ومراكز تدريب بمعايير عالمية تستقطب الرياضيين، والمنتخبات الدولية، وتحول المملكة إلى وجهة للإعداد، والتأهيل الرياضي.

#### ثانياً - تنويع الفعاليات، وتوزيعها جغرافياً:

- يسهم تنويع الفعاليات في توسيع قاعدة الزوار، وتعظيم الأثر الاقتصادي، ويشمل ذلك ما يأتي:
- الاستمرار في استضافة بطولات عالمية كبرى في رياضات متعددة، مثل: سباقات السيارات، والملاكمة، والرياضات الإلكترونية، والجولف، والتنس مع تنويع مواقع إقامتها بين مدن مختلفة سنوياً؛ وذلك لتعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة.
  - تطوير الفعاليات الرياضية المرتبطة بالتراث الوطني، مثل: سباقات الهجن، والفروسية، والصيد بالصقور، وتقديمها بصيغ تنظيمية حديثة تستقطب جمهوراً عالمياً.
  - تنظيم ماراثونات، وسباقات دراجات في مواقع تاريخية، وطبيعية؛ بما يدمج بين الرياضة والسياحة الثقافية، والبيئية، كما أن توزيع الفعاليات الكبرى على مدن متعددة يسهم في تقليل الضغط على المدن الرئيسية، وإبراز المقومات السياحية لمناطق أخرى، وتحفيز تطوير بنيتها التحتية.



### ثالثاً - الاستثمار المستدام في التسويق الدولي:

- يُعَدُّ التسويقُ عنصرًا حاسمًا في تعزيز مكانة المملكة كوجهة رياضية عالمية، ويتحقق ذلك عبر الآتي:
- إطلاق حملات تسويقية موجهة تستهدف الشرائح الرياضية المتخصصة في الأسواق العالمية.
- بناء شراكات إستراتيجية مع منظمات، واتحادات رياضية دولية؛ وذلك لتعزيز الثقة، والحضور المؤسسي.
- استضافة مؤتمرات، ومعارض رياضية عالمية تسهم في ترسيخ صورة المملكة كمركز للحوار، والتطوير في المجال الرياضي.

والواقع أن تعظيم أثر سياحة الفعاليات الرياضية يتطلب الانتقال من منطق الاستضافة المنفردة إلى منطق المنظومة المتكاملة التي تدمج بين التخطيط الحضري والتنوع الجغرافي، والتسويق الاحترافي، والاستدامة التشغيلية، وعند تحقق هذا التكامل تتحول الفعاليات الرياضية إلى أدوات تنمية إقليمية متوازنة، ومحركات حقيقية للنمو الاقتصادي طويل المدى.

### تعظيم العائد الاقتصادي للسياحة الرياضية:

تمتلك المملكة مقومات استثنائية تؤهلها لتحويل السياحة الرياضية إلى رافد اقتصادي رئيسي، وهذا يكون شريطة توظيف هذه المقومات ضمن إطار إستراتيجي متكامل يربط بين الاستثمار والتخطيط الحضري، وإدارة الفعاليات، واستدامة الأصول؛ وذلك على النحو الآتي:

### أولاً - المقومات الإستراتيجية الداعمة:

- 1 - التمويل الحكومي، والدعم السياسي: يشكل دعم رؤية المملكة 2030م للرياضة كقطاع إستراتيجي قاعدة صلبة للنمو إلى جانب الدور المحوري لصندوق الاستثمارات العامة في تمويل المشاريع الكبرى، والدور المساند للجهات المعنية بالترفيه، والفعاليات في تعزيز الجاذبية السياحية.
- 2 - الموقع الجغرافي الإستراتيجي: تمثل المملكة نقطة التقاء بين ثلاث قارات؛ مما يمنحها ميزة تنافسية لاستقطاب جماهير متنوعة من المنطقة العربية، والإسلامية، والآسيوية، ويعزز قدرتها على أن تكون مركزاً إقليمياً للفعاليات الرياضية الدولية.
- 3 - التنوع الجغرافي الطبيعي: يوفر التنوع البيئي فرصاً واسعة لتطوير منتجات سياحية رياضية متعددة، مثل: الرياضات الشتوية في المناطق الجبلية، وسباقات السيارات، والتحديات في البيئات الصحراوية، والرياضات البحرية على السواحل الممتدة؛ بما يسمح بتنوع الفعاليات على مدار العام.
- 4 - التراث الثقافي الغني: يمكن دمج الفعاليات الرياضية مع المواقع التراثية، والتاريخية لإنتاج تجربة سياحية متكاملة تجمع بين الرياضة والثقافة، مثل: تنظيم فعاليات في مواقع تاريخية بارزة؛ بما يعزز الهوية الوطنية، ويخلق قيمة مضافة للزائر.

### ثانياً - متطلبات تعظيم الأثر الاقتصادي:

يتطلب تعظيم العائد الاقتصادي تبني إستراتيجية تركز على ما يأتي:

- تصميم تجربة سياحية متكاملة تتجاوز زمن الحدث.
- تعزيز الاستدامة المالية، والبيئية للمنشآت.
- الابتكار في نماذج التشغيل، والاستثمار.
- قياس الأثر الاقتصادي، والاجتماعي بدقة.

### ثالثاً - التحديات الرئيسية، وكيفية التعامل معها:

- 1 - التحديات التنافسية: تواجه المملكة منافسة من دول راسخة في السياحة الرياضية؛ مما يستدعي التميز في جودة الخدمات، وسهولة الوصول، وكفاءة التنظيم، وتجربة الزائر الشاملة.
- 2 - التحديات التشغيلية: تشمل الحاجة إلى خبرات عالمية في إدارة الفعاليات الكبرى، ومعالجة موسمية بعض الرياضات، وارتفاع تكاليف الاستثمار في البنية التحتية، ويستوجب ذلك شراكات دولية، وتخطيطاً مرناً متعدد الاستخدامات للمنشآت.
- 3 - التحديات الثقافية، والاجتماعية: تتطلب السياحة الرياضية تحقيق توازن بين الهوية الثقافية الوطنية والانفتاح على توقعات السياح الدوليين؛ بما يحافظ على الخصوصية، ويعزز الجاذبية في آن واحد.
- 4 - تحديات استدامة المنشآت الرياضية: يُعدُّ خطرُ تحول المنشآت إلى ما يُعرف في الأدبيات بـ"الفيلة البيضاء" أحد أبرز التحديات، وهو مصطلح يصف المرافق الضخمة مرتفعة التكلفة قليلة الاستخدام بعد انتهاء الحدث، وقد شهدت تجارب دولية متعددة، مثل: أثينا 2004م، وريو 2016م، وساراييفو 1984م، وبعض منشآت بكين 2008م حالات تدهور، أو إهمال لمنشآت أولمبية؛ بسبب غياب التخطيط لما بعد الحدث.

## ولتفادي هذه الإشكالية، ينبغي مراعاة ما يأتي:

01



تصميم منشآت متعددة  
الاستخدامات منذ مرحلة التخطيط.

02



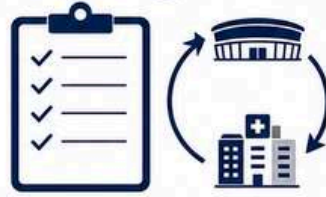
إشراك القطاع الخاص في  
التشغيل طويل الأمد.

03



دمج المنشآت ضمن النسيج الحضري،  
والاقتصادي للمدن.

04



وضع خطط واضحة لإعادة الاستخدام،  
أو التحويل الوظيفي بعد انتهاء الفعاليات.

وبصفة عامة؛ فإن تعظيم البعد الاقتصادي للسياحة الرياضية لا يتحقق بمجرد استضافة الفعاليات؛ بل من خلال إدارة متكاملة لدورة حياة الحدث التي تبدأ بالتخطيط المسبق، وتمر بالتنفيذ الاحترافي، وتنتهي بتحويل الإرث الرياضي إلى أصول اقتصادية مستدامة، وعند تحقيق هذا التكامل تصبح السياحة الرياضية محركًا فعليًا للنمو، وأداة لتعزيز التوزيع الاقتصادي ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030م.



### الدبلوماسية الرياضية، وصناعة الصورة الذهنية للمملكة:

تُعَدُّ الدبلوماسية الرياضية إحدى الأدوات المؤثرة في تعزيز الدور الدولي للدول، وصناعة صورة إيجابية لها على الساحة العالمية؛ وذلك لما تحمله من أبعاد تتجاوز المنافسة الرياضية إلى التأثير الثقافي، والسياسي، والمجتمعي، وينطلق هذا الدور من طموحات مجتمعية، وفي مقدمتها: الأسرة التي تسعى إلى تمكين أبنائها، وبناتها من تحقيق منجزات نوعية تمكّنهم من تمثيل وطنهم في المحافل الدولية؛ سواءً في المجالات المهنية التقليدية كالهندسة، والطب، والقانون، أو في المجال الرياضي الذي لا يقل أهمية، وتأثيراً عن غيره، وتسهم الفعاليات، والأحداث الرياضية الكبرى في بناء سمعة الدول، وتعزيز مكانتها الدولية؛ وذلك لما تفرزه من كفاءات، وقيادات قادرة على شغل مواقع متقدمة في المنظمات، والمؤسسات الرياضية العالمية، ويبرز ذلك من خلال نماذج وطنية بارزة تولت مناصب قيادية في الساحة الرياضية الدولية، وأسهمت في تمثيل المملكة في محافل عالمية، وإقليمية؛ بما يعكس تطور الحوكمة الرياضية، وفاعلية الحضور السعودي.

كما تمثل الأحداث الرياضية نافذة واسعة تُبرز المنجزات الثقافية، والسياحية، ومستوى تطور المجتمع، وتُستخدم كوسيلة لبناء الجسور بين الشعوب، وتؤدي إلى تعزيز التقارب السياسي، وقد أثبتت التجارب الدولية أن الرياضة قادرة على أداء أدوار دبلوماسية مؤثرة، كما حدث في توظيف المنافسات الرياضية لإعادة العلاقات بين دول متخاصمة، أو في توحيد الوفود الرياضية لدول تعيش توترات سياسية، هذا إضافة إلى بطولات هدفت إلى ترسيخ مفاهيم السلام بعد النزاعات المسلحة؛ وعليه فإن الدبلوماسية الرياضية تمثل رافداً إستراتيجياً يعزز القوة الناعمة للمملكة، ويدعم حضورها الدولي، ويسهم في بناء صورة ذهنية إيجابية تعكس قيم الانفتاح، والسلام، والتقدم المجتمعي.

### الرياضة كأداة وقائية في مواجهة تعاطي المخدرات، وتعزيز جودة الحياة:

في سياق الحديث عن الرياضة، وجودة الحياة يبرز دور الرياضة؛ بوصفها عاملاً وقائياً محتملاً في الحدّ من انزلاق الشباب نحو تعاطي المخدرات، وتُظهر ملاحظات اجتماعية متكررة وجود علاقة عكسية بين الانتظام في ممارسة النشاط البدني والانخراط في سلوكيات التعاطي؛ حيث يُلاحظ أن الأفراد الذين لا يمارسون الرياضة بشكل منتظم قد يكونون أكثر عرضة للوقوع في هذا المسار الخطر، وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت أفة المخدرات من جوانب أمنية، وصحية، واجتماعية؛ فإن البحث في العلاقة المباشرة بين ممارسة الرياضة وعلاج إدمان المخدرات، أو الوقاية منه لا يزال بحاجة إلى مزيد من التعمق العلمي، وهو ما يفتح المجال أمام الباحثين لاختبار هذه الفرضية ميدانياً؛ بما يسهم في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الرياضة كوسيلة للوقاية من التعاطي، والحدّ من التوترات، والسلوكيات العدوانية بين فئة الشباب.



كما تشير دراسات عديدة إلى ارتباط تعاطي بعض المواد المخدرة، وعلى رأسها: أقرص الأمفيتامين (الكتاغون) بزيادة احتمالات السلوكيات الخطرة، مثل: العنف، والإيذاء بمختلف صورته، والرعونة في قيادة المركبات. وتؤكد هذه المعطيات أن تعاطي المخدرات يتعارض بصورة جوهرية مع مفهوم جودة الحياة الذي يقوم على الصحة الجسدية، والنفسية، والاستقرار الاجتماعي، وتحقيق الذات؛ وعليه يمكن النظر إلى الرياضة؛ بوصفها أحد المسارات الإستراتيجية الداعمة لحماية الشباب، وتعزيز صحتهم النفسية، والاجتماعية، وترسيخ نمط حياة إيجابي يسهم في بناء مجتمع أكثر توازناً، وأعلى جودة حياة.

### **الرياضة، وتعزيز السلم الاجتماعي، والانتماء في المجتمع السعودي:**

1 - تُظهر الأدبيات الاجتماعية أن رياضات المنافسة؛ سواءً بالنسبة للمشاركين فيها، أو المتابعين لها- لاسيما في المنافسات الجماهيرية- يمكن أن تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز السلم الاجتماعي؛ وذلك من خلال توفير قنوات مشروعة، ومنظمة لتفريغ الانفعالات المرتبطة بالغضب، والتوتر، والتعصب، وتشير نظريات، مثل: "التنفيس الرمزي"، ونماذج الهوية الاجتماعية إلى أن المنافسات الرياضية قد تسهم في تحويل أنماط التعصب القبلي، أو المناطقية، أو الأيديولوجي إلى أشكال تنافس منضبط تحكمه قواعد واضحة؛ بما يعزز ثقافة الحوار، وقبول الاختلاف، واحترام النتائج، ومع ذلك تؤكد الدراسات أن هذا الأثر الإيجابي مشروط بوجود أطر تنظيمية، وتربوية، وإعلامية تعزز الروح الرياضية، وتحدُّ من خطاب الكراهية.

2 - لا تزال منافسات المدارس، والجامعات تحظى بحضور محدود؛ وذلك مقارنة بالمنافسات الاحترافية، وهو ما قد ينعكس على مستوى الروح المعنوية، والانتماء المؤسسي داخل بعض الجامعات؛ إذ تشير الأدبيات إلى أن الأنشطة الرياضية الجامعية ترتبط عادة بتعزيز الهوية المؤسسية، وبناء شبكات اجتماعية إيجابية بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، ورفع مستوى الرضا، والانخراط؛ وعليه فإن ضعف تفعيل هذه المنافسات قد يسهم في انخفاض الشعور بالانتماء، والتأثير داخل البيئة الجامعية.

3 - يبرز مقترح ربط الرياضة المجتمعية بمعلمي التربية البدنية في المدارس؛ بوصفه مدخلًا لتعظيم الاستفادة من الكفاءات القائمة، وإبراز دورهم المجتمعي خارج الإطار الصفّي، وتوظيف خبراتهم، وشغفهم في قيادة المبادرات المحلية، ويتوقع أن يسهم هذا التوجه في رفع مكانتهم المهنية، وتعزيز أثرهم الاجتماعي، خاصة في ظل وجود مبادرات أهلية مبتكرة في هذا المجال يمكن البناء عليها، وتوسيع نطاقها.



4 - يُعَدُّ انخراط الشخصيات الاجتماعية المؤثرة، والنخب الثقافية في متابعة الرياضة، والتفاعل معها؛ بوصفهم مشجعين، ومتابعين- حتى دون صفة تخصصية- عاملاً داعماً لتعزيز الخطاب الرياضي الرصين؛ إذ يمكن أن يسهم حضورهم في توجيه النقاش العام نحو قيم التنافس الإيجابي؛ وذلك بدل ترك الساحة لخطابات متشنجة، أو تعليقات غير منضبطة، خصوصاً في ظل ما تشهده بعض منصات التواصل من سجالات تتجاوز الإطار الرياضي إلى أبعاد اجتماعية، أو وطنية غير مبررة.

5 - تقوم الرياضة على مبدأ تكافؤ الفرص المنضبط بالفروق العمرية، والبدنية، والنوعية، وليس على مبدأ التماثل المطلق بين الفئات؛ فتصميم المنافسات، والأنشطة يراعي الخصائص البيولوجية، والعمرية؛ بما يضمن عدالة المشاركة، وسلامتها مع إتاحة الفرصة لكل فئة لممارسة الرياضة؛ بما يتناسب مع قدراتها، واحتياجاتها.

6 - يمثل تعزيز التغطية الإعلامية لمنافسات المدارس، والجامعات خطوة مهمة في دعم الحراك الرياضي القاعدي، ونشر ثقافة المشاركة، وتحفيز الطلبة، والمؤسسات التعليمية، وقد يسهم تضمين هذا الجانب ضمن متطلبات التغطية الإعلامية للقنوات الرياضية- ولو بصورة موجزة- في تعريف المجتمع؛ بما يجري في هذا القطاع، وتعزيز حضوره في الوعي العام؛ بما يدعم أهداف التنمية الرياضية، والمجتمعية على حد سواء.

#### **الرياضة، وتحسين جودة الحياة كإستراتيجية وطنية:**

يُعَدُّ التقدم في توظيف الرياضة أداةً لتحسين جودة الحياة مساراً إستراتيجياً يتطلب التعامل معها؛ بوصفها سياسة صحية شاملة، وقوة ناعمة ذات امتداد داخلي، وخارجي، ورافداً اقتصادياً يسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني، ويمكن تناول هذا التوجه عبر ثلاثة محاور رئيسة على النحو الآتي:

1 - المدرسة، والجامعة، ودورها في بناء القاعدة الرياضية:

على الرغم من أن الأندية تمثل المؤسسات الرئيسة المعنية بالرياضة في المجتمع؛ فإن المدرسة، والجامعة تظلان حجر الأساس في بناء المنظومة الرياضية المستدامة؛ فالمؤسسات التعليمية تشكل البيئة الأولى لاكتشاف المواهب، وصقلها، وتغذية الأندية، والمنتخبات الوطنية بطاقات شابة مؤهلة، كما تسهم في نشر الوعي الرياضي، وترسيخ ثقافة اللياقة البدنية، وتعزيز القيم الأخلاقية المرتبطة بالرياضة، مثل: العمل الجماعي، والقيادة، والانضباط، والروح الرياضية،

وتؤدي الرياضة المدرسية، والجامعية دوراً مهماً في تنمية المهارات البدنية، والاجتماعية؛ وذلك من خلال الأنشطة المتنوعة، والمنافسات الداخلية، والخارجية، والبرامج المصاحبة التي تعزز الاهتمام بالرياضة؛ بوصفها نمط حياة، كما تمثل هذه المرحلة بيئة محورية لبناء الشخصية الرياضية لدى الطلاب، والطالبات؛ ومن ثم تبرز أهمية تطوير البيئة الرياضية المدرسية، والجامعية، وتخصيص أوقات كافية للنشاط البدني، وتوفير الأنظمة، والتشريعات، والإمكانات، والأدوات، والموارد اللازمة؛ بما يضمن إنتاج جيل يتمتع بالصحة، والوعي، والقدرة التنافسية.



## 2- الرياضة كرافد اقتصادي إستراتيجي:

في الدول المتقدمة لم تُعد الرياضة نشاطًا ترفيهيًا فحسب؛ بل أصبحت صناعة اقتصادية متكاملة تسهم بفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ حجم سوق الرياضة العالمي مئات المليارات من الدولارات مدفوعًا بالاستثمار في الأندية، والدوريات الكبرى، وحقوق البث، والرعاية، والسياحة الرياضية، والبنية التحتية، وتؤدي الدوريات الاحترافية الكبرى دورًا بارزًا في دعم الاقتصادات الوطنية؛ وذلك من خلال خلق فرص العمل، وتحفيز الاستثمارات، وتنشيط قطاعات مساندة، مثل: الإعلام، والتسويق، والضيافة، والنقل؛ ومن هذا المنطلق تمثل الرياضة قطاعًا واعدًا في سياق الترويج الاقتصادي، وقادرًا على الإسهام في بناء اقتصاد معرفي، وإبداعي متكامل.

## 3- الرياضة كقوة ناعمة، وأداة دبلوماسية:

أصبحت الرياضة إحدى أدوات القوة الناعمة المؤثرة في العلاقات الدولية؛ وذلك لما تمتلكه من قدرة على الجذب، وبناء الصورة الذهنية، وتعزيز الحضور العالمي للدول، وتتجلى العلاقة الطردية بين تطور القطاع الرياضي ومكانة الدولة على الساحة الدولية؛ حيث تحولت الفعاليات الرياضية الكبرى إلى منصات للدبلوماسية العامة، والرياضية، كما تسهم في تعزيز قيم التسامح والترابط والاستقرار. وفي هذا السياق تمثل استضافة الفعاليات العالمية- مثل كأس العالم 2034م- فرصة إستراتيجية لتعزيز المكانة الدولية، وتنشيط الاستثمار في البنية التحتية الرياضية، وتحفيز قطاعات اقتصادية متعددة؛ بما ينعكس إيجابًا على جودة الحياة، ويرسخ صورة الدولة؛ بوصفها نموذجًا للتطور الحضاري، والتكامل التنموي؛ وعليه فإن التعامل مع الرياضة؛ بوصفها إستراتيجية وطنية متكاملة صحية، واقتصادية، ودبلوماسية يمثل مدخلًا فاعلًا لتعزيز جودة الحياة، وبناء مكانة دولية راسخة، ومستدامة.



## التوصيات:

- انطلاقاً من مستهدفات رؤية المملكة 2030م، وإيماناً بالدور المتنامي للنشاط البدني، والرياضة في تعزيز جودة الحياة، وبناء الإنسان، وترسيخ المكانة الدولية للمملكة التي تؤكد أن الرياضة لم تُعدّ نشاطاً ترفيهياً، أو صحياً فحسب؛ بل أصبحت أداة فاعلة من أدوات السياسة العامة، والتنمية المستدامة، والدبلوماسية العامة يمكن الانتهاء إلى مجموعة التوصيات الإستراتيجية الآتية:
- اعتماد النشاط البدني والرياضة كأداة سياسة عامة تُدمج ضمن قطاعات الصحة، والتعليم، والتخطيط الحضري، والتنمية الاجتماعية؛ مما يعزز التكامل الحكومي، ويرفع كفاءة الإنفاق العام، ويحوّل الرياضة إلى رافعة مباشرة لجودة الحياة، ورأس المال البشري.
  - إعداد إستراتيجية وطنية شاملة للنشاط البدني مرتبطة بمؤشرات جودة الحياة مع تحديد أدوار، ومسؤوليات واضحة للوزارات، والهيئات؛ مما يوّد الجهود الحكومية، ويقلل الازدواجية، ويعزز المساهمة، وموثوقية التوجه الوطني محلياً، ودولياً.
  - تبني سياسات تضمن إتاحة النشاط البدني، والرياضة لجميع فئات المجتمع مع الأخذ في الاعتبار ذوو الإعاقة، وكبار السن، والنساء، والأطفال؛ مما يعزز الاندماج المجتمعي، ويعكس التزام القطاعات بالتنمية الشاملة، والمستدامة.
  - إدراج معايير دعم الحركة، والنشاط البدني ضمن سياسات التخطيط العمراني، والنقل، ويسهم ذلك بربط جودة الحياة بالبيئة الحضرية، ويخفض الأعباء الصحية، والبيئية على المدى الطويل.
  - ربط بطولة كأس العالم بمسارات السياحة، والترفيه، والاقتصاد الإبداعي.
  - تطوير نماذج شراكة مستدامة مع القطاع الخاص، وصناديق الاستثمار؛ وذلك لدعم المبادرات الرياضية المجتمعية، وتوسيع قاعدة التمويل، وتعزيز الابتكار؛ مما يعكس نضج الحوكمة الاقتصادية.
  - تأسيس إطار وطني موحد لقياس أثر سياسات النشاط البدني، وبرامج الرياضة على جودة الحياة؛ وذلك لدعم اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.
  - تبني نظام وطني لتبادل البيانات بين الجهات الحكومية حول النشاط البدني، والصحة؛ بما يشمل منصات موحدة للبيانات الصحية.
  - تطوير إطار حوكمة متكامل (لجنة بين وزارية) يُلزم الوزارات، والهيئات ذات العلاقة بالعمل وفق نموذج شراكة مترابط؛ وذلك لتنفيذ مبادرات الرياضة، والنشاط البدني.
  - تعزيز القوة الناعمة للمملكة عبر الدبلوماسية الرياضية؛ وذلك من خلال استثمار البطولات الكبرى، وتوسيع المشاركة الدولية، وتطوير الكوادر الوطنية لإدارة العلاقات الرياضية؛ بما يعزز صورة المملكة، ومكانتها عالمياً.



- إطلاق يوم سنوي موحد تحت مسمى "SAUDI ACTIVE DAY" في فصل الشتاء يتضمن فعاليات رياضية، وصحية في جميع المناطق مع تمكين الجمعيات غير الربحية من قيادة بعض هذه البرامج، والأنشطة الرياضية.
- إدماج "الوصفة الرياضية" ضمن خدمات الرعاية الصحية الأولية؛ بحيث تصبح النشاطات البدنية جزءًا من الخطة العلاجية، والوقائية للفرد؛ مما يساهم في خفض العبء المستقبلي على النظام الصحي.
- تطوير برامج قياس مؤشرات اللياقة والصحة العامة، ومتابعتها بالتعاون مع هيئة الصحة العامة.
- استخدام التطبيقات الرقمية، والتكنولوجيا، وربطها بالمرافق، والمبادرات الرياضية، ودعم خدمات التدريب الرياضي عن بُعد للوصول للفئات التي تواجه صعوبات مالية، أو اجتماعية.
- اعتماد معايير الاستدامة البيئية، والطاقة المتجددة؛ وذلك لتقليل تكاليف التشغيل طويلة الأجل عند تصميم المنشآت الرياضية استعدادًا لاستضافة كأس العالم.
- تأسيس حاضنات أعمال رياضية؛ وذلك لدعم الشركات الناشئة في هذا القطاع الواعد، وتعزيز الصناعات الرياضية المحلية.
- تقنين الإعلام الرياضي، وتوجيهه في حال إبرام العقود، وعقد الفعاليات الرياضية مع تحديد معايير واضحة لذلك، والابتعاد عن التأجيل، والتجيش، والنقد السلبي، خاصة ما يمكن أن يُستخدم بصورة سلبية؛ فيُلغى الغرض من بناء القوة الناعمة؛ لتصبح مادة للاستغلال؛ لاسيما فيما يتعلق بالدولة من نزاهة العقود، أو تفسير بعض الممارسات الفردية للاعبين، وغير ذلك.
- أهمية وجود لوائح، وقوانين تُؤطر، وتنظم منافسات الرياضة الرقمية.
- الحاجة إلى وجود مَنَصَّات تدريبية متقدمة لتدريب الشباب، وتطوير أدائهم في الرياضة الرقمية.
- رفع الوعي بأهمية الرياضة الرقمية من كونها أداة ترفيهية فقط إلى اعتبارها- أيضًا- مصدرًا مهمًا للاحتراف، والدخل للأفراد، والوطن.



### المصادر والمراجع

- أريح أحمد سعيد آل عقران. (2020م). ممارسة الأنشطة الرياضية، وعلاقتها بجودة الحياة لدى طالبات الجامعة. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (12)، 137-163.
- الاتحاد السعودي لكرة القدم، أخضر السيدات يصنع التاريخ، ويدخل تصنيف الفيفا لأول مرة في تاريخه، مركز الأخبار، 24 مارس 2023م، (<https://www.saff.com.sa/news.php?id=2167>)
- العمري، محمد بن سعيد. (2025م، 20 مايو). رؤية 2030م، ودعم الرياضة في المملكة العربية السعودية. صحيفة الرياض، <https://alriyadh.com/2132926>
- عميرة، مصطفى سامي والباروت، مروة صالح. (2024م). أثر الرياضة المنزلية على اللياقة البدنية المرتبطة بالصحة، وجودة الحياة لطالبات كلية التربية بجامعة الملك فيصل. مجلة نظريات، وتطبيقات التربية البدنية وعلوم الرياضة، (3)، 89-107.
- قبوري، عفاف عبدالله. (2024م). التمكين الرياضي للمرأة السعودية، وانعكاسه على جودة الحياة الأسرية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع. ع (101)، 208-235.
- ليثيم عبد العزيز وغالمي إيمان. (2023م). قراءة في تجربة المملكة العربية السعودية في مجال نشر ثقافة الرياضة للجميع من منظور رؤية المملكة 2030م، وبرنامج جودة الحياة. مجلة المنظومة الرياضية، (2)، 666-679.
- **مظفر، أحمد يحي موسى**. (2025م). مستوى النشاط البدني، وعلاقته بجودة الحياة لدى طلاب بكالوريوس علوم الرياضة بجامعة جازان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جازان.
- منشور وزارة الرياضة، سمو وزير الرياضة يشهد ختام دوري المدارس بنسخته الخامسة، ويتوج الفائزين، المركز الإعلامي لوزارة الرياضة، أخبار، 3 يونيو 2025م، (<https://www.mos.gov.sa/ar/media/news/2025/06/03/saudi-schools>)
- منشور وزارة الرياضة، وزارة الرياضة تحقق مستهدفات جديدة في نسب ممارسة النشاط البدني لعام 2025م، المركز الإعلامي لوزارة الرياضة، أخبار، 26 أكتوبر 2025م، (<https://www.mos.gov.sa/ar/media/news/2025/10/26/activity>)
- منشور وزارة الرياضة، وزارة الرياضة تحقق مستهدفات جديدة في نسب ممارسة النشاط البدني لعام 2025م، المركز الإعلامي، أخبار، 26 أكتوبر 2025م، (<https://www.mos.gov.sa/ar/media/news/2025/10/26/activity>)
- وكالة الأنباء السعودية (واس)، سمو ولي العهد يطلق الإستراتيجية الوطنية للألعاب، والرياضات الإلكترونية، رياضي، 15 سبتمبر 2022م، (<https://www.spa.gov.sa/2384239>)
- وكالة الأنباء السعودية. (2025م، 23 سبتمبر). الرياضة تسهم في تحسين الصحة، وجودة الحياة. <https://www.urdupoint.com/arabic/story/2049711.html>



## المشاركون

- **الورقة الرئيسية:** د. الجازي الشبيكي
- **التعقيب الأول:** أ. ناصر الدغيثر
- **التعقيب الثاني:** د. عبد العزيز العثمان
- **إدارة الحوار:** د. فاتن الزامل
- **المشاركون بالحوار والمناقشة\***
  - د. أحمد الأيوبي
  - أ. أحمد الحميد
  - د. أماني البريكان
  - د. خالد آل دغيم
  - د. خالد الرديعان
  - د. سعيد مزهر
  - الفريق د. عبدالاله الصالح
  - م. عبد الله الرخيص
  - أ. د. عبد الله الغفيص
  - أ. د. فادية البحيران
  - أ. فائزة العجروش
  - د. لمياء الإبراهيم
  - أ. محمد المعجل
  - د. مساعد المحيا
  - د. منى الغريبي
  - أ. د. نوال الثنيان
  - أ. د هند الخليفة
  - د. وفاء طيبة

\*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية



ملتقى أسبار  
Asbar Council  
(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqaAsbar



@Multaqa\_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



[www.asbar.com](http://www.asbar.com)